مجلة جامعة الملك سعود، م٢٠، الآداب (٢)، ص ص ٣١٩- ٣٨٦ (٢٠٠٨م /١٤٢٩هـ)

الصرف والتصريف وتداخل ا صطلح

خالد بن عبدالكر بسندي

أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية، كلية الآداب،

جامعة / لك سعود، الرياض، / ملكة العربية السعودية

alhawas@ksu.edu.sa

(قدم للنشر ٢ /١٤٢٨/١١هـ، وقبل للنشر ١٤٢٩/٤/٥هـ)

ملخص البحث. رصد هذا البحث مصطلحي الصرف والتصريف في كتب اللغة قديمها وحديثها، وحاول بيان التداخل بينهما ومدلوليهما، وبيانَ أوجه الاتفاق والافتراق بينهما. وكانت محاورُه وَفْقَ ما يأتي:

أولاً: الصرف والتصريف في اللغة والاصطلاح.

ثانياً: مدلول مصطلحي الصرف والتصريف ومباحثهما والتداخل بينهما في كتب التراث.

ثالثاً: مدلول مصطلي الصرف والتصريف ومباحثهما في الدراسات الحديثة.

رابعاً: مصطلحا الصرف والتصريف والمفاهيم المجاورة.

وخلص إلى:

- أن (التصريف) استخدام بداية عنوانًا لهذا العلم، وارتبط بمصطلح الصرف إلا أن مصطلح التصريف يفيد معنى التغيير والتحويل أكثر من إفادة مصطلح الصرف لهذا المعنى، وكذا يوحي معنى

التصريف بالعمل والتدريب وكثرة التمارين. وهناك إشارات عند القدماء إلى التحويل في الصيغ الصرفية إلا أن الاهتمام بهذا المصطلح قد زاد في الدراسات الحديثة مع ظهور المنهج التحويلي عند تشومسكي.

- أن الصرف ظهر مصطلحا لهذا العلم، ليشمل المسائل والقواعد التي وضعها العلماء، ولعلّ ظهوره يواكب استقلال هذا العلم عن النحو؛ ولهذا فإنّ بعضهم يَعُدّ التصريف هو المعنى العملي، والصرف هو المعنى العلمي؛ أي أن التصريف يرتبط بكثرة دوران الأبنية واشتقاقها والعمل فيها، والصرف يرتبط بالأصول الكلية التي ينبني عليها معرفة أحوال المفردات.

- أن هنالك تداخلا بين مصطلحي التصريف والاشتقاق، فقد اتفقا من جهة واختلفا من جهة أخرى، وتداخلا من جهة ثالثة واندمجا معا من جهة رابعة، ولا غرو في ذلك فمنطلق دلالتهما واحد. ويكمن التداخل بين المصطلحين بإطلاق مصطلح التصريف على الاشتقاق، والاشتقاق على التصريف.

مقدمة

مشكلة البحث

تنبع مشكلة البحث من وجود تداخل في استخدام المصطلحين وتذبذب في مدلوليهما في كتب اللغة قديمها وحديثها.

أ ية البحث

تنبع أهمية الموضوع من محاولة تجلية هذين المصطلحيين، وتحديد معالم كل مصطلح.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق النقاط التالية:

١- رصد مصطلحي الصرف والتصريف في كتب اللغة قديمها وحديثها.

٢- تحديد معالم كل مصطلح ومدلوله.

٣- بيان أوجه الاتفاق والافتراق بين هذين المصطلحين.

منهجية البحث

يتبع البحث المنهج الوصفي في محاولة لاستقراء ما تيسر من مؤلفات الصرف والتصريف قديما وحديثا للوصول إلى مدى التداخل بين المصطلحين ومدلوليهما.

أولا: الصرف والتصريف اللغة والاصطلاح

التقى مصطلحا الصرف والتصريف في الدَّال اللغوي المبني على مفهومي التغيير والتحويل، فنجد أن المعجم اللغوي[1] يكاد يتفق في بيان معنى التصريف، بأنه التغيير والتحويل من وجه إلى وجه أو من حال إلى حال. فهو من صرّف بمعنى غيّر، فتقول: "صرّفت الشيء بمعنى غيرته". و"صرّف الشيءَ: أعملَه في غير وجه كأنه يصرفه عن وجه إلى وجه". فالتصريف إذن تحويل الأصل الواحد أي تغيره. ويشترك معه في هذا المعنى مصطلح الصرف الذي هو رد الشيء عن وجهه. يقال: "صَرَفَه يصْرفه صرفا، وصَرَفَ الشيءَ: أعمله في غير وجهه"، كأنه يصرفه من وجه إلى وجه و"الصَّرْفُ: ردُّ الشيء عن وجهه"، و"الصَّرْفُ: التَّقلُّب والحيلة". فأمّات المعاجم تبين أنّ دالّهما اللغوي هو التغيير وهو ما أخذ به علماؤنا، وتداولوه في مؤلفاتهم، فدار المعنى الاصطلاحي في فلك تغيير الأصل وتقلباته أو تحولاته[2].

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، ط٣(دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٩م) (مادة صرف) ١٨٩/٩ ، الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ط(عالم الكتب، بيروت، د.ت)مادة صرف، ٥١٣/٣ .

(٢) أما لفظة التصريف في القرآن فقد وردت في قوله تعالى: "وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض"(سورة البقرة: الآية ١٦٤) وقوله" وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون"(سورة الجاثية: الآية ٤). قال الإمام القرطبي: "تصريفها: إرسالها عقيما وملقحة وصرا ٠٠٠ وقيل تصريفها إرسالها جنوبا وشمالا٠٠٠" القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ط(دار الشام، =

ولذا نطرح التساؤلات التالية: بما أن الصرف والتصريف يدوران في فلك التغيير والتحويل، فهل هما مترادفان؟ ولم اختير التحويل على التغيير؟ وهل التغيير هو التحويل؟ اختار بعضهم التحويل على التغيير لما في التحويل من معنى النقل، فورد أن التحويل هو: نقل الشيء من موضع إلى موضع. فأنت مثلا تنقل حروف "الضرب" إلى: ضَرَبَ، ويَضْرِب، وغيرهما، فيكون التحويل أولى من التغيير[٣]. والعلاقة بينهما علاقة خصوص وعموم فلا يفسر التصريف لغة بالتحويل؛ لأنه أخص من التغيير. أما لم اختير التصريف على الصرف مع أنه بمعناه؟ قال العزي لأن في هذا العلم تصرفات كثيرة فاختير لفظ يدل على المبالغة والتكثير[٤].

وعليه فللتصريف معنيان[٥]: أحدهما: لغوي، وهو ما دونه المعجم اللغوي. وثانيهما: اصطلاحيّ، وهو ما وضَعَه له أهل هذه الصناعة، والمراد هنا صناعة

= بيروت، د.ت)١٩٧/٢. وهي بهذا المعنى تفيد التدبير والتوجيه. وورد في القاموس المحيط(وتصريف الآيات: تبيينها)، وتفيد(في الدراهم والبيعات إنفاقها) الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مادة صرف، ٥١٣/٣. ويرى الفاخري أن المعاني التي استعملت فيها لفظة صرف تدور حول التغيير والتحويل وهو يتفق مع التدبير والتوجيه في كثير من جوانبه إذ لا يخالفه إلا فيما يقتضيه التضعيف من كثرة ومبالغة، فإذا قلت(صرف) كان المعنى محدودا أما إذا قلت (صرّف) فإن الصيغة تقتضي أن يكون كثيرا ومبالغا فيه. صالح الفاخري ، علم التصريف العربي، ، ط(ELGA، مالطا، ١٩٩٩م) ص٢٠.

(٣) التفتازاني، شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف، تحقيق، عبد العال سالم مكرم، ط١(ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٣م)، ص ٢٦ .

(٤) المرجع السابق، ص ص ٢٨.

(٥) المرجع السابق، ص ٢٤، ٢٥.

التصريف، وهو تحويل الأصل[٦] الواحد أو تغييره، والأصل ما ينى عليه شيء. والمراد هنا المصدر(إلى أمثلة) أي أبنية وصيغ، وهي الكلم باعتبار الهيئات التي تعرض لها من الحركات، والسكنات، وتقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه، (مختلفة) باختلاف الهيئات كضرَب يَضْرب، ونحوهما من المشتقات(لمعان). فالتصريف = تحويل الأصل أي المصدر إلى أمثلة مختلفة لأجل حصول معان(مقصودة لا تحصل) تلك المعاني(إلا بها) أي بهذه الأمثلة. والتصريف ههنا غير علم التصريف الذي هو معرفة أحوال الأبنية. ومن جهة أخرى نرى صاحب العين ينتهج نهج المقاربة في مدلول التصريف عندما يعرفه بالاشتقاق، يقول: " التصريف: اشتقاق بعض من بعض"[٧]. وهو بهذا يعطي التصريف بعدا جديدا يصدر عن نظرة بعدية، فهو بمعنى الاشتقاق من منطلق أخذ كلمة من كلمة بدلالة التنكير، بإيحاء أن الكلم مرتبط بعضه ببعض. وسيتضح هذا لاحقا.

وبتتبع مؤلفات الصرف والتصريف في آثار الدارسين، ومن خلال القائمة التي قدمها أحمد هريدي[٨] وعَرَضَ فيها لمؤلفات الصرف يظهر أن الغالب على تسمية العلم هو "التصريف"، أما "الصرف" فيسير على استحياء إلى جانب التصريف، بالرغم من أننا نجد المصطلحين ينهضان في الكتب جنبا إلى جنب، وإن كانت التسمية بداية معنونة بالتصريف. أما في العصر الحديث فظهرت بعض المصنفات تتخذ من الصرف عنوانا لها،

---

(٦) وهناك خلاف بين البصريين والكوفيين حول (الأصل)، فهو عند البصريين المصدر، وعند الكوفيين الفعل.

(٧) الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق ، مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، ط(دار الهلال، د.م، د.ت)مادة صرف، ١٠٩/٧.

(٨) ينظر: ابن هشام، نزهة الطرف في علم الصرف، تحقيق، أحمد هريدي، ط(مكتبة الزهراء، القاهرة، ١٩٩٠م)، ص٥٥ وما بعدها.

نحو: " شذا العرف في فن الصرف" للحملاوي، و"الصرف الواضح" لسعيد النائلة، و"عمدة الصرف" لكمال إبراهيم، و"التطبيق الصرفي" لعبده الراجحي، و"المغني الجديد في علم الصرف" لمحمد خير حلواني. غير أنه رغم الإطباق من بعض المحدثين على استخدام مصطلح الصرف، فإن عددا منهم فضل استخدام مصطلح التصريف على الصرف، نحو: فخر الدين قباوة في مصنفه"تصريف الأسماء والأفعال"، ومحمد محمود هلال في" الوافي الحديث في فن التصريف" غير أنهما لم يناقشا المصطلح، ويبينا سبب اختيارهما له. ويرى الفاخري أن سبب اختيارهما مصطلح التصريف "من قبيل التمسك بالتسمية التي درج عليها المتقدمون"(٩). ولا نستطيع أن نجزم بهذا فقد ورد عندهما مصطلح الصرف كما ورد مصطلح التصريف. وهناك أيضا كتاب" التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث"للطيب البكوش، تناول فيه أبنية الفعل الثلاثي المجرد من خلال علم الأصوات(١٠). هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نجد عددا من الدراسات الحديثة تميل إلى استخدام مصطلح التصريف في مقابل مصطلح(morphology)، ولذا يعرف هذا المصطلح بأنه"فرع من علم القواعد يبحث في تركيب الكلمات من حيث السوابق واللواحق والدواخل والجذور"(١١) ويطلق على ما يهتم به علم التصريف مورفيم

---

(٩) صالح الفاخري ، علم التصريف العربي، ص٢١.

(١٠) وهو من أحدث ما ألف في التصريف من منظور علم الأصوات الحديث، وكان يمكن أن يؤدي إلى تطور في الدرس اللغوي بعامة والدرس الصرفي بخاصة، لو قام مؤلفه بتعميم دراسته على مختلف المباحث الصرفية وهو ليس بصعب على من قدم تلك الدراسة المتميزة عن أبنية الفعل الثلاثي. ينظر: صالح الفاخري ، علم التصريف العربي ، ص٢٧.

(١١) محمد الخولي ، معجم علم اللغة النظري، ط(مكتبة الحياة، لبنان، ١٩٨٣م) ص٢٥٥.

(morpheme) ويجمع على مورفيمات(morphemes) (١٢).

ثانيا: مدلول مصطلحي الصرف والتصريف ومباحثهما والتداخل بينهما

ورد مصطلح التصريف عند القدماء "ولكنهم لم يوضحوا معناه توضيحا كافيا، ولم يقسموه إلى عملي وعلمي، ولكن الباحث يستطيع أن يتبين هذين المعنيين فيما جاء عنهم، وإن لم ينصّوا عليهما، ويحددوا أصولهما وموضوعاتهما"(١٣). لذا لم نجد للصرف أو للتصريف تعريفا جامعا مانعا يحمل؛ لأنه لم ينل منهم الحظ الوافر والاهتمام البالغ بل أتى عرضا ضمن مباحث النحو وتعريفاته ولم يأت مستقلا بمبحث أو مؤلف إلا بعد مضي فترة من الزمن، فكان مع كل هذا جزءا من أجزاء النحو. وجاءت مسائله ضمن مسائل النحو.

ذكر سيبويه التصريف في قوله: " هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات، والأفعال غير المعتلة، والمعتلة، وما قيس من المعتلّ الذي لا يتكلمون به، ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون: التصريف والفعل"(١٤) فتناقل العلماء هذا القول تباعا، وبحثوا فيه، بَيْنَ مَنْ يعدُّهُ حدًّا للتصريف،

(١٢) أما عند الأوروبيين فإنهم يطلقون عليه(morphology)، ويعني بالنظر في المورفيمات(morphemes) وهي قسمان: ١) مورفيم حر وهو الكلمة التي يمكن استعمالها مستقلة عن سواها مثل: كتب، ونظر، وجلس، ورجل وبيت٢) مورفيم متصل أو مقيد: وهو الكلمة التي لا يتحدد معناها إلا بانضمامها إلى غيرها، نحو أحرف المضارعة، (أنيت)ونحو: زوائد الصيغ(استفعل) وعلامة التثنية، والجمع، والتأنيث(اللواحق والسوابق). محمد الخولي، معجم علم اللغة النظري، ص١٧٤.

(١٣) خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ط١(مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٥م)ص ٢٣.

(١٤) سيبويه، الكتاب، تحقيق، عبد السلام هارون، ط١(دار الجيل، بيروت، د.ت) ٢٤٢/٤.
وسيبويه في هذا الباب يفْصل بين ما بنته العرب من الأسماء والصفات والأفعال، وما قيس =

ومَنْ يعدُّهُ مفهوما، ومن هنا بدأت إشكالية المفهوم والمصطلح، والتداخل بينه وبين مرادفاته والمفاهيم المجاورة. وقبل أن نلج في هذه الأقوال، ونوضحها، نقف عند المصطلح في قول سيبويه السابق الذي يتناول موضوعين(١٥): الأول: "ما بنت العرب من الأسماء، والصفات والأفعال" و"ما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم يجئ في كلامهم"، والثاني: "هو الذي يسميه النحويون المتقدمون: التصريف والفعل"(١٦) ويصرُّ كثير من العلماء على عَدّ هذا القول تعريفا للتصريف مع أنه ليس تعريفا، ولكنه وصف لهذا الباب قد وضع سيبويه ملامحه. فمصطلح التصريف عنده يقوم على الدّال اللغوي المبني على مفهوم التغيير والتحويل؛ وذلك بتغيير الكلمة من وزن إلى وزن آخر، سواء أكان ذلك من المعتل أم من غير المعتل، على نسق كلام العرب الذي تكلموا به في غير باب المعتل أو غير المعتل، بمعنى: أن يُقاس الصحيح على وزن للمعتل لم يأت الصحيح عليه، والعكس أيضًا، وهذا يكون في مسائل التمارين والتدريبات؛ لترويض قوانين البدل والقلب والحذف، ومعرفة الأبنية، والميزان الصرفي. وما معرفة قوانين البدل

= عليه. أما ما بنته فلم يذكر تعلّق الصرف به، وذكر فيه ما أحصاه من أبنية هذه الأقسام. وأما المقيس عليه مما لم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير المعتل والمضعف فهو الذي سماه النحويون التصريف والفعل، كما قال سيبويه، وهذا ما كان الصرف يتعلق به آنذاك.ينظر: جهود ابن جني في الصرف وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث، غنيم الينبعاوي، ط١(المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ١٩٩٥م)ص٧ ، ٨.

(١٥) ابن جني، المنصف لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تحقيق، إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١(وزارة المعارف العمومية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٥٤م) ٢٧٣/٣.

(١٦) ابن جني، التصريف الملوكي، تحقيق، البدراوي زهران، ط١(مكتبة لبنان، لبنان، ٢٠٠١م) ص ٦ ، ٧.

والحذف والقلب إلاّ لِتُعين على مسائل التصريف، وإلاّ فهي ليست تصريفًا[١٧]. وكذلك نجد سيبويه لم يصرح بمعنيي التصريف العلمي والعملي، ولكن يستطيع الباحث أن يتبين ذلك من موضوعاته الكثيرة المتناثرة في تضاعيف الكتاب، فقد تناول الإدغام: وتكلم على مخارج الحروف وأنواعها، وبين مواقع الإدغام، وكذلك تناول الأفعال بأنواعها: المجردة والمزيدة، وكيفية البناء على أوزان ما مضى من الصحيح، والإبدال ١٨٠٠٠ ولم تكن موضوعات الصرف في الكتاب مبوبة على نحو ما جاء في كتب المتأخرين، فكانت متداخلة ومتشابكة بغيرها من الموضوعات، ولم يفرق بين نحو أو صرف، بل جمع مسائل الصرف عندما أراد ضبط علوم العربية مع مسائل النحو[١٨]. وهكذا ظهر عنده مصطلح التصريف على أنه جزء من أجزاء النحو بمعناه الواسع، لم يحدّه بتعريف جامع مانع[١٩]، وأقامه على مفهومي التغيير والتحويل، أما مصطلح الصرف[٢٠] فلم يذكره سيبويه بل اكتفى بمصطلح التصريف.

استخدم أبو عثمان المازني مصطلح التصريف في تضاعيف مؤلفه الذي عنونه به[٢١]، ولكنه لم يعرِّفه، ولم يشر إلى معناه، وإنما عرض مباحثه على هدي من كتاب سيبويه وما يحسب له أنه أفرد للتصريف كتابا خاصا مفصولا عن النحو متوسعا في الأمثلة

---

(١٧) مهدي بن علي بن مهدي آل ملحان القرني، " الترتيب الصرفي في المؤلفات النحوية والصرفية إلى أواخر القرن العاشر الهجري"، مجلة جامعة أم القرى، ج١٣، ع٢١، ديسمبر ٢٠٠٠م، ص٧٣٧.

(١٨) المرجع السابق، ص ٢٧.

(١٩) وهو ما سار عليه سيبويه في الكتاب، فلم يحدّ أي مصطلح من المصطلحات التي وردت في الكتاب بتعريف جامع مانع.

(٢٠) أما الصرف الذي ورد في الكتاب فيقصد به التنوين.

(٢١) ابن جني، المنصف، ١/٥.

التي ذكرها سيبويه(٢٢)، مضيفا أمثلة في القياس، ومنفردا ببعض الآراء الخاصة في الإلحاق، ومضيفا باب"ما قيس من الصحيح على ما جاء من الصحيح من كلام العرب"(٢٣). وجمع أكثر موضوعات التصريف بمعناه العلمي(٢٤). الذي ارتبط عنده بمفهوم التغيير، ولذا نجده قد جمع التغييرات التي لا تؤدي إلى تغيير المعنى في تصريفه.

وعلى هدي من هذا جاء المبرد الذي ذكر مصطلح التصريف في مواضع قليلة من المقتضب، ولكنه لم يذكر تعريفًا له، غير أنه لم يبتعد عن مراد سيبويه في ذلك، وهو لا يَعُدّ البدل والزوائد والحذف والأبنية من التصريف، وإنما هي أمورٌ تقع في التصريف دون أن تكون هي التصريف (٢٥). ومن جهة أخرى نجد مسائل التصريف عنده ضمن مسائل النحو، من غير فصل بينها، وهو هنا يسير وفق منهج سيبويه الذي لم يفصل الصرف عن النحو.

أمّا ابن السّراج فينص على مفهوم التغيير في إيراده مصطلح التصريف دون الصرف، يقول هو "ما عرض في أصول الكلام وذواتها من التغيير"(٢٦)، وذكر أن هذا " سمّي تصريفًا لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة، وخصّوا به ما عرض في أصول الكلام، وذواتها من التغيير، وهو ينقسم خمسة أقسام: زيادةٌ، وإبدال، وحذفٌ،

(٢٢) خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص ٣٢.

(٢٣) ابن جني، المنصف، ١٧٣/١.

(٢٤) خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(٢٥) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق، محمد عبد الخلق عضيمة، ط(عالم الكتب، بيروت، د.ت)، ٣٥/١.

(٢٦) أبو بكر محمد بن سهل بن السرّاج، الأصول في النحو، تحقيق، عبد الحسين الفتلي، ط٣(مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م) ٢٣١/٣.

وتغييرٌ بالحركة والسكون، وإدغامٌ؛ وله حدٌّ يعرف به[٢٧]" وينص من هذا على أن مدلول مصطلح التصريف هو تغيير يحدث في أصل الكلمة وهيئتها، وهذا الفهم مستقى من دلالة المصطلح اللغوية، فضلا عن الاصطلاحية، وكذلك لا يختلف كثيرًا عما فُهم من قول سيبويه والمبرد، غير أنه يجعل التصريف خمسة أقسام: زيادة، وإبدال، وحذفٌ، وتغيير بالحركة والسكون، وإدغام[٢٨]. وهذه محاولة لتوسيع دائرة مفهوم مصطلح التصريف، مع العلم بأن هذه المباحث هي نفسها التي ذكرها سيبويه باستثناء أبنية الأسماء والأفعال[٢٩].

أما السيرافي فقد كان تابعا لسيبويه، فقد أورد مصطلح التصريف في شرحه، مبينا أن مراد سيبويه من التصريف[٣٠] هو التغيير والتحويل وذلك بتغيير الكلمة بالحركات والزيادات والقلب للحروف التي رسمنا جوازها، حتى تصير على مثال كلمة أخرى. والفعل تمثيلها بالكلمة ووزنها به، كقوله: ابن لي من "ضَرَبَ" مثل: "جُلْجُل": فَوَزَنّا: "جُلْجُل": بالفعل فوجدناه: "فُعْلُل": فقلنا: "ضُرْبُب"، فتغير الضاد إلى الضم

---

(٢٧) ابن السرّاج، الأصول في النحو، ٢٣١/٣.

(٢٨) المرجع السابق، ٢٣١/٣.

(٢٩) حسن هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم، ص٤٤. ولم يخرج الصيمري كثيرًا عن منهج ابن السراج في أن" التصريف هو تغيير الكلمة بالحركات والزيادات، والنقصان، والقلب للحروف، وإبدال بعضها من بعض، وأول التصريف: معرفة الحروف الزوائد ومواضعها "ومما زاده الصيمريّ باب الإلحاق فذكره قبل حروف البدل، ثم كان التغيير بالحذف والنقل، وكان هذا التغيير عند الصيمريّ بابًا واحدًا؛ لاقتضاء النقل والتحويل للحذف في كثير من مسائله. أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، التبصرة والتذكرة، تحقيق، فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، ط١ (جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٩٨٢م) ٧٨٨/٢.

(٣٠) السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، تحقيق، عبد المنعم فائز، ط١ (دار الفكر، دمشق، ١٩٨٣م) ص٥٩٢.

وزيادة الباء، ونَظْم الحروف التي في ضُرُبُب على الحركات التي فيها هو التصريف[٣١]. وهو هنا يشرح كلام سيبويه دون أن يقدم فيه إضافة جديدة.

وفهم السيرافي من نص سيبويه أن مدلول مصطلح التصريف هو القياس اللغوي، وذلك بأن تبني كلمة على وزن كلمة أخرى، أما مصطلح الفعل الذي لم يفسره سيبويه فيعني كما ذكر السيرافي الميزان الصرفي، وذلك بقوله: إن (ضُرُبُب) على وزن (فُعْلُل). ويرى هنداوي أن السيرافي أخطأ في الوقوف على مقصود سيبويه من مصطلح التصريف؛ لأن القياس اللغوي الذي فسر به عبارة سيبويه ليس هو مدلول مصطلح التصريف، لأنه يأتي في مرحلة تالية للتصريف، وينبغي ألا يقدم عليه إلا من أتقن مباحث التصريف كالأبنية والإعلال والإبدال والزيادة والإدغام[٣٢]. وقد أكد ذلك ابن جني في شرحه التصريف، يقول: "وليس ينبغي أن يتخطى إلى النظر في هذه المسائل من لم يحكم الأصول قبلها"[٣٣] وأرى أن القياس اللغوي أساس من أسس التصريف العربي، وليس هو التصريف وحده.

أما مصطلح التصريف عند ابن جني فقد ارتبط بالاشتقاق، وارتبطا معا في مواضع كثيرة. وفهم ابن جني مراد سيبويه من قوله" ما يقتضيه قياس كلامهم " كما ذكره البدراوي زهران " ما يقتضيه علم التصريف على النحو الذي تراءى له من الحركات والسكنات والزيادة والحذف والبدل والإدغام ونحوه. فالتصريف على هذا عند ابن جني يساوي علم الفونولوجيا، وعند سيبويه هو ما يعرف عند المتأخرين بمسائل التمرين أي اختراع الأبنية العربية[٣٤] . وقد سار ابن جني في شرحه تصريف المازني، وبيانه مدلول

---

(٣١) خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص ٢٤.

(٣٢) حسن هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم، ص ١٧ .

(٣٣) ابن جني، المنصف، ١/ ١.

(٣٤) ابن جني، التصريف الملوكي ، ص ٨ .

مصطلح التصريف على هدي كتاب سيبويه ، إلا أنه رتب موضوعات التصريف ترتيبا أدق من ترتيبهما ، كما يظهر في التصريف الملوكي ، الذي كان أكثر دلالة من الكتب السابقة على المعنى العلمي للتصريف لما فيه من تقرير لأصوله وقواعده ، وإن لم يجمع مؤلفه فيه موضوعات التصريف العلمي كلها ؛ لأنه لم يتكلم عن الإمالة والتقاء الساكنين وتخفيف الهمزة والابتداء بالساكن ، ولم يتكلم على المشتقات كاسمي الفاعل والمفعول وغيرهما ، وعلى المصدر والجمع والنسب والتصغير[٣٥]. ولهذا فابن جني في تعريفه لمصطلح التصريف حين يشرح كلام المازني يقول: "التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتّى ؛ مثال ذلك : أن تأتي إلى ضرب فتبني منه مثل جعفر فتقول : ضربب". ولا يظهر من تعريف ابن جنيّ اختلافٌ عما ذكره سيبويه وابن السّراج ، وما أراده المبرّد بالتصريف ، وإنما هو المراد نفسه ؛ وواضح أن المقصود بالتصريف في هذه المرحلة ليس معرفة قواعد الاشتقاق" أبنية كلام العرب" وإنما هو العمل على تصريف الأبنية واشتقاق بعضها من بعض ، ووضع أمثلة لم تسمع عن العرب على وزن أمثلة سمعت.

ويمكن من هذه الزاوية أن يوصف سر صناعة الإعراب لابن جني بأنه تطبيق لنظرية التصريف العربي التي حدد معالمها وأبرزها في كتبه (التصريف الملوكي ، والمنصف ، والخصائص) كذلك ينطوي سر الصناعة على تطبيقات اشتقاقية يحتمل أن يكون ابن جني قد أرسى قواعدها في الخصائص[٣٦] ، فلا نكاد نجد تعريفا للتصريف والاشتقاق فيه ، بل نجد تمرينات تصريفية احتوت إشارات اشتقاقية دعت حاجة

---

(٣٥) خديجة الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، ص ٣٢.

(٣٦) وهذا واضح في تطبيقات سر الصناعة ، فقد حدد ضوابط الاشتقاق في الخصائص ، وجاء في سر الصناعة إلى تطبيق ذلك ، نحو ما نجده في اشتقاق الصوت(١/ ٩ ـ ١٣) واشتقاق الحرف(١/ ١٣ ـ ١٧) واشتقاق عجم(١/٣٦ـ ٤٠)٠٠٠ وكذلك ما ورد في ١/٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ١٦٧ ٠٠٠ وهو كثير.

التصريف إلى ذكرها. هذه الملحوظة لا تعدم نصا من الكتب المذكورة سابقا يقيمها ويؤكد صحتها، فنجد ابن جني قد أتى على العلاقة بين مصطلحي التصريف والاشتقاق في كتب النحو واللغة، قال في المنصف: " ... والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق، يدلك على ذلك أنك لا تكاد تجد كتابا في النحو إلا والتصريف في آخره، والاشتقاق إنما يمر بك في كتب النحو منه ألفاظ مشردة لا يكاد يعقد لها باب"[٣٧]. وينص ابن جني على "أن بين الاشتقاق والتصريف نسبا قريبا واتصالا شديدا، لأن التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى... وكذلك الاشتقاق أيضا؛ ألا ترى أنك تجيء إلى الضرب الذي هو المصدر فتشتق منه الماضي فتقول: "ضرب"، ثم تشتق منه المضارع فتقول: "يضرب"، ثم تقول في اسم الفاعل: "ضارب"..."[٣٨] وهنا نجد تداخلا بين مصطلحي التصريف والاشتقاق.

فالتصريف عنده يحمل مدلولات ثلاثة[٣٩] تنطلق من الدَّال اللغوي له الذي يقوم على التغيير والتحويل.:

الأول: التنقل في الأزمنة من ماض ومضارع ومستقبل، ويدل على هذا قوله: "التصريف هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو التصرف فيها، والتصريف لها، نحو قولك: ضرب، فهذا مثال الماضي، فإذا أردت المضارع قلت: يضرب..."[٤٠]. ولذا نجده ينص على مفهوم التغيير، ويدخل الزيادة والتحريف فيه، ويعدهما من ضروب التغيير.

---

(٣٧) ابن جني، المنصف، ١/ ٤ .

(٣٨) المرجع السابق، ٤/١ .

(٣٩) حسن هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم ، ط١(دار القلم، دمشق، ١٩٨٩م)، ص١٩.

(٤٠) ابن جني، التصريف الملوكي، ص٤٢ ـ ٤٣.

الثاني: القياس اللغوي، ويدل على هذا قوله: "التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة، فتصرفها على وجوه شتى، مثال ذلك أن تأتي إلى ضرب، فتبني منه مثل جعفر، فتقول: ضربب"(٤١). فكأنه يصرفه من وجه إلى وجه، ويردُّ الشيء عن وجهه، وهذا هو الدّال اللغوي عينه.

الثالث: تنقل أحوال الكلمة، وتعاور الزيادة إياها، ويدل على ذلك قوله: " ومن هنا صارت ذوات الثلاثة أحق بالزيادة؛ لأن الزيادة في الكلمة ضرب من تصريفها، ولست أعني بالتصريف ها هنا التنقل في الأزمنة نحو ضرب، ويضرب، وسيضرب، وإنما أريد تنقل أحوال الكلمة وتعاور الزيادة إياها"(٤٢) والمدلول الأول عند ابن جني هو الاشتقاق، فتارة يسمي الاشتقاق تصريفا، وتارة يسميه اشتقاقا التصريف عنده كما يظهر في التصريف الملوكي" هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو التصرف فيها والتصريف لها، نحو قولك: ضَرَبَ، فهذا مثال الماضي فإذا أردت المضارع قلت: يَضْرِب، أو اسم الفاعل قلت: ضارِب... وإذا أردت أنه استدعى الضرب قلت: استضرب... وعلى هذا عامة التصرف في هذا النحو من كلام العرب ... فمعنى التصريف هو ما أريناك من التلعب بالحروف الأصول لما يُراد فيها من المعاني المفادة وغير ذلك"(٤٣). وهذا تصريح واضح أن معنى التصريف التلعب بالحروف الأصول، وهنا التقاء تام بين هذا والدال اللغوي للصرف الذي هو التَّقلُّب والحيلة. وكذلك نجد أن ما قرّره مدلولا لمصطلح التصريف وبالتالي هو مدلول للصرف قرّره كذلك مدلولا لمصطلح الاشتقاق، ألا ترى أنك تجيء

(٤١) ابن جني، المنصف، ١/٣-٤.

(٤٢) ابن جني، المنصف، ١/٣٢.

(٤٣) ابن جني، التصريف الملوكي، ص٤٤.

إلى الضرب الذي هو المصدر، فتشتق منه الماضي، فتقول: ضَرَبَ، ثم تشتق منه المضارع، فتقول: يَضْرِب، ثم تقول في اسم الفاعل: ضارِب...[٤٤]. وهنا يظهر بوضوح التداخل بين مدلولي مصطلحي التصريف والاشتقاق. "إلا أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانه، والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق، يدلك على ذلك أنك لا تكاد تجد كتابا في النحو إلا والتصريف في آخره، والاشتقاق إنما يمر بك في كتب النحو منه ألفاظ مشردة لا يكاد يعقد لها باب. فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة"[٤٥]. فالتصريف هو السبيل الوحيدة عند ابن جني إلى الاشتقاق، و"يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، وبهم إليه أشد فاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به"[٤٦]. وهو الموصل إلى الاشتقاق. فإذا كان التصريف هو الطريق إلى الاشتقاق؛ لأنه يحدد أبنية الصيغ المشتقة، فإن الاشتقاق هو أهم دليل لمعرفة الزائد من الأصلي[٤٧].

وبين ابن جني كذلك أنه "كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن هذا الضرب من العلم لما كان عويصا صعبا بُدِئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بعد، ليكون الارتياض في النحو موطئا للدخول فيه، ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه وعلى تصرف الحال"[٤٨].

---

(٤٤) ابن جني، المنصف، ١/٣ـ٤.

(٤٥) المرجع السابق، ١/٣ـ٤.

(٤٦) المرجع السابق، ١/٢ .

(٤٧) حسن هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم، ص ٥١

(٤٨) ابن جني، المنصف، ١/٤ـ٥.

ومن جهة أخرى نراه يجمع بين مصطلحي التصريف والإعراب عند حديثه عن الغرض منهما، مبينا أن "الغرض في صناعة الإعراب والتصريف إنما هو أن يقاس ما لم يجئ على ما جاء، فقد وجب من هذا أن يتبع ما عملوه، ولا يعدل عنه، لأنه هو المعنى المقصود، والسبب الذي له وضع هذا العلم واخترع"[٤٩]. وهذا يظهر كذلك أن الغاية منه قياس ما لم يأت عن العرب على ما جاء عنهم؛ لأن الهدف الذي ينشدونه إنما هو حفظ العربية بقوانين مطردة، أما أهميته فتكمن في مدى الحاجة إليه، وهو علم يبحث في بنية الكلمة، ذلك أن القياس أصل من أصول التصريف، فمن أراد معرفة العربية فعليه أن يتقن القياس الصرفي، لأنه لا يوصل إلى معرفة أوزان الأسماء والأفعال وما يعتورها من تغيير إلا به[٥٠]، وهذا نفسه ما نبه إليه ابن جني عندما بين أن "هذا القبيل من العلم أعني التصريف، يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، وبهم إليه أشد فاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليه، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف"[٥١].

ونلحظ ابن جني في شرحه مصطلح التصريف يسير تارة على مفهوم سيبويه، فيقول: "التصريف هو أن تأتي إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى مثال ذلك أن تأتي إلى "ضَرَبَ" فتبني منه مثل "جَعْفَر"..."[٥٢]. وتارة يعطيه بعدا عمليا بـ"أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التغيير نحو

(٤٩) المرجع السابق، ١/٢٤٢.

(٥٠) حسن هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم، ص٦١.

(٥١) ابن جني، المنصف، ١/٢-٣.

(٥٢) المرجع السابق، ١/٤.

قولك"ضَرَبَ" فهذا مثال الماضي، فإذا أردت المضارع قلت"يَضْرِب"، أو اسم فاعل قلت"ضارِب"٠٠٠"(٥٣) وهنا يتضح البعد العملي للتصريف الذي أخذ به المتأخرون(٥٤).

ونجده يربط بين مصطلحي التصريف والاشتقاق، مقدما مصطلح الاشتقاق على التصريف تارة، ومؤخره أخرى، مما يشير إلى شدة التلازم بين المصطلحين إلى درجة التداخل أحيانا. ونلحظ ذلك أيضا فيما ذكره زهران في مقدمة التصريف الملوكي من أن التصريف هو ميزان العربية، يبحث فيما كان وفيما يُمكن أن يكون، من خلال الحروف الأصول للكلمة، فيأتي بمعان متنوعة، منها ما نطقه العرب، ومنها ما اخترعته أنت اختراعا على مقاييس كلامهم، وإن لم يكن له معنى من المعاني إلا معنى ارتياضك به، وإفادتك قوّةَ النَّفَس. أما الاشتقاق، فهو أن نشتقَّ ما اشتقته العرب فحسب ـ ومن هنا تشابكا(٥٥). ونجد ابن جني أيضا قد ألحّ في حديثه عن مدلول مصطلح التصريف على مفهوم التغيير، وذلك عندما تحدث عن الفعل "ضرب"، فذكر أنه يرد في صورة الماضي، وإذا أردت المضارع قلت: يضرب٠٠٠ ويريد هنا بيان ضروب التغيير في هذه الكلمات حين تصريفها. والتصريف عنده ينقسم إلى خمسة أضرب. فالتصريف الذي هو التغيير عنده هو العلم والعمل بما ورد من القواعد في هذه الأبواب الخمسة: الزيادة والبدل والحذف والتغيير بحركة أو سكون والإدغام. فالتصريف عند المتقدمين وبُلْغة المتأخرين (٥٦) هو:

١ - قواعد يُعلم بها ما في حروف الأسماء والصفات المتمكنة والأفعال المتصرفة

(٥٣) ابن جني، التصريف الملوكي، ص٧ ـ ٨.

(٥٤) خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص٣٥.

(٥٥) ابن جني، التصريف الملوكي، ٤، ٥.

(٥٦) ابن جني، المنصف، ٢٧٩/٣.

من أصل وزيادة وحذف وقلب وإبدال وحركات وسكنات وإدغام.

٢- وقواعد يعمل بها ذلك عند الاقتضاء. ولا يستغني هذا العلم عن ذكر الأبنية، ولا عن مسائل التمرين، وإذا عددنا الأبنية ومسائل التمرين من التصريف فالوضع لا يتغير(٥٧).

ونلحظ مما سبق أن ابن جني قد وقف على بعدين لمصطلح التصريف: البعد العلمي والبعد العملي(٥٨)، كذلك فسر مصطلح الاشتقاق بما فسر به مصطلح التصريف،

---

(٥٧) المرجع السابق، ٢٧٩/٣.

(٥٨) والذي يجدر ذكره هنا أن ابن جني قد أوضح هذين المفهومين أو المعنيين في الخصائص، عندما تحدث عن أغراض مسائل التصريف، وخص ذلك بباب جاء فيه: " وذلك عندنا على ضربين: أحدهما الإدخال(لما تبنيه) في كلام العرب والإلحاق له به. والآخر التماسك الرياضة به والتدرب بالصنعة فيه. الأول: نحو قولك في مثل جعفر من ضرب: ضربب••• ومثل فرزدق من جعفر: جعفرر••• فقد ألحقته بكلام العرب، وادعيت بذلك أنه منه••• والثاني: وهو نحو قولك في مثل فيعول من شويت: شَيْوي••• فهذا ونحوه إنما الغرض فيه التأنس به وإعمال الفكرة فيه، لاقتناء النفس القوة••• " ينظر: ابن جني، الخصائص ، . تحقيق، محمد النجار، ط٤(دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م) ٤٨٩/٢ ـ ٤٩٠. وبطبيعة الحال، فلا يمكن إطلاق القول على أن ما سبق من كلامه على أغراض مسائل التصريف، وتقسيمه التصريف إلى ضربين، هو مطابق تماما للمفهومين السابقين، بل إن ما ذكره في هذا الباب هو توضيح للغرض من مسائل التصريف التي قد لا يقصد منها دائما الإفادة، بل هناك جانب المسائل العقلية، التي لا تخدم اللغة بإضافة بناء منها أو لها ، إنما تعكس مقدرة الصرفي على القياس على أمثلة لم تأت بها العرب. ومهما يكن من أمر، فإن التنقير في سر الصناعة يؤدي إلى تبين هذين المفهومين، وهما الجانب التصريفي العملي وهو من الكثرة بمكان، والجانب التصريفي العقلي وهو كثير كذلك. ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢/ ٧٨١ ـ ٨٠٩، وجُلّ الفصل الأخير دليل على التصريف لمعنى أو الجانب العملي منه.

ومادة الأمثلة وصيغها في الموضعين واحدة، وهي ضَرَبَ يَضْرِبُ ضارِب٠٠٠ ، وهذا معناه أن الغرض من أمثلة التصريف بيان ما يعتري حروف الكلمات من أصالة وزيادة وحذف٠٠٠ ، وهو من التلعب بالحروف الأصول، لما يراد من المعاني المفادة منها. والغرض من أمثلة الاشتقاق بيان طرق أخذ بعض هذه الصيغ من بعض[٥٩]. فمثل للتصريف بأن تجيء إلى الكلمة الواحدة، فتصرفها على وجوه شتى، مثال ذلك أن تأتي إلى: ضرب: فتبني منه مثل: جعفر؛ فتقول: ضَرْبَبٌ٠٠٠ وكذلك الاشتقاق أيضاً، أن تجيء إلى الضَّرْب الذي هو المصدر، فتشتق منه الماضي فتقول: ضَرَبَ: ثم تشتق منه المضارع: يضرب٠٠٠ ، وبهذا نلمح مؤشرات الدلالة الاصطلاحية عند ابن جني في عرضه مصطلح التصريف، من حيث حد المصطلح والطرد والعكس والعلامة التي تظهر لنا الجانب المنطقي الذي يقوم عليه دراسة المصطلح. فقد ربط حدّ المصطلح بالدال اللغوي الذي يشمل التغيير والتحول والتنقل، وأعطى العلامة للتغير والتحول في مدلول المصطلح.

وهذا الربط والتداخل بين المصطلحات ظهر بشكل جليّ عند الثمانيني[٦٠] الذي بين أن التصريف في النحو والصرف فيه: هو أن تأتي إلى مثال من الحروف الأصول فتشتقّ منه بزيادة أو بنقص أمثلة مختلفة يدلّ كلّ مثال منها على معنى لا يدلّ عليه المثال الآخر. مثال ذلك أن تأتي إلى مثال "ض ر ب " فإن اشتققت منها فعلا ماضيا قلت: "ضَرَبَ" وإن اشتققت منه فعلا مستقبلا قلت : "يَضْرِب" وإن اشتققت منه أمرا قلت: "اضْرِب" ، وإن اشتققت منه نهيا قلت: "لا تضرب" ، وإن اشتققت منه مصدرا

(٥٩) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢٧٩/٣.

(٦٠) عمر بن ثابت الثمانيني، شرح التصريف، تحقيق، إبراهيم البعيمي، ط١(مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩م)ص٢١٠.

قلت: " ضَرْبا" و"مَضْرَبا"، وإن اشتققت منه اسما للمكان أو للزمان اللذين يُوقَع فيهما الفعل قلت: "مَضْرِبا، وإن اشتققت منه اسم الفاعل قلت: "ضارب" وإن اشتققت منه اسم مفعول قلت: "مَضْروب"، وإن اشتققت منه مثالا لِيَدلّ على التكثير والتكرير قلت: "ضَرَّب"٠٠٠ فقد رأيت كيف تَصَرَّفت في المثال الواحد بأن اشتققت منه هذه الأمثلة ودَلَلْتَ بكلٍّ بناء منها على معنى لا يدلّ عليه الآخر. فهذا هو التصريف في الكلام والتصرف فيه[٦١]. وهو هنا يداخل بين مصطلحي التصريف والاشتقاق، فيعرف مصطلح التصريف بالاشتقاق، كما يعرف مصطلح الاشتقاق بالتصريف. فمصطلح التصريف يشمل عنده أقساما ثلاثة، هي: الزيادة والنقص والبَدَل. فالزيادة نوعان زيادة حرف على الأصل، نحو: ضارِب، مُكْرَم، مضروب ٠٠٠ وزيادة حركة فكلّ ساكن حركته زدت في حركة لم تكن في أصله، نحو نَهَر، والأصل نَهْر. وأما النقص فهو نقص حرف أو حركة فمثال ما نقص منه حرف"قاضٍ ومُعْطٍ" سقطت الياء، ونحو"لم يبع"، وكذلك "ارمِ" و"ادْعُ"، ومثال ما نقص منه حركة فقولك في "فَخِذٍ" فَخْذٌ" وفي "كَبِدٍ" "كَبْدٌ"[٦٢]. ونجده يعبر عن الأصل بالجذور فيقول في مستخرج فحروفه: "خ ر ج " ٠٠٠ وكذلك استضرب إنما حروفه: "ض ر ب "[٦٣] وهذا التوجه يتفق مع منهجية علماء اللغة المعاصرين في التعبير عن الأصل بالجذر.

وكذا نجد هذا الربط والتداخل بين المصطلحات عند الجرجاني الذي أورد الصرف عنوانا لكتابه"المفتاح في الصرف" إلا أنه في أثناء التطبيق استخدم مصطلح التصريف، يقول: "اعلم أن التصريف تفعيل من الصرف وهو أن تصرف الكلمة المفردة

---

(٦١) المرجع السابق، ص٢١٢.

(٦٢) المرجع السابق، ص٢١٤ ـ ٢١٦.

(٦٣) المرجع السابق، ص٢١٩.

فتتولد منها ألفاظ مختلفة ومعان متفاوتة"[٦٤]. وهذا الاستخدام مطرد في هذا الكتاب، وإن ورد مصطلح الصرف فهو على سبيل الترادف بينهما.

ومثله الميداني الذي جاء الصرف عنوانا لكتابه"نزهة الطرف في فن الصرف" فقد استخدم في التعريف المصطلحين معا إلا أنه أظهر التصريف على الصرف، وهما مترادفان عنده، يقول عندما عرّفَ الصرف[٦٥]: "التصريف تفعيل من الصرف٠٠٠ وهو أن تصرف الكلمة الواحدة فتتولد منها ألفاظ مختلفة ومعان متفاوتة، مثل أن تقول من الضرب ضرب يضرب"[٦٦] وعنده أن التصريف لا يختص بالأفعال دون الأسماء بل يطلق عليهما جميعا، فالاسم له واحد وجمع وتعريف وتنكير ونسبة وتصغير كما للأفعال ماض ومستقبل وأمر ونهي وفاعل ومفعول ويطلق عليه حكم الصحة والاعتلال كما يطلق على الأسماء. وهذه مرتبطة بالتحول والتغيير والتنقل.

ونجد هذا التداخل في إيراد المصطلحات المبني على الدال اللغوي عند ابن يعيش فقد ورد مصطلح التصريف عنده في مواضع متفرقة[٦٧]، منها قوله: إن "التصريف

(٦٤) عبد القاهر الجرجاني، المفتاح في الصرف، تحقيق، علي الحمد، ط(مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م) ص٢٦.

(٦٥) وهذا التعريف هو ما وجدناه عند عبد القاهر الجرجاني حرفيا.

(٦٦) أحمد الميداني، نزهة الطرف في علم الصرف، تحقيق، لجنة إحياء التراث، ط١(دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨١)ص٤.

(٦٧) أما مصطلح التصريف في شرح المفصل ط(دار الكتب، بيروت) فقد ورد في المواضع التالية: في قوله: " وقالوا في النسب إلى أمية ٠٠٠ وسنقف عليه في التصريف"١٠/٦. وقوله: " فأما قلب الواو ياء فسيذكر في موضعه من التصريف" ٣٥/٥. ويقصد من هذين الموضعين علم التصريف المعروف. وقوله: " أقوم ونقوم وتقوم يستوي فيها ضمير المخاطب والمتكلم والغائب في الاستتار وعدم الظهور٠٠٠ لأن تصريف الفعل وما في أوله من حروف المضارعة يدل على =

مصدر، وُضِع كالعَلَم على هذا العِلْم؛ للفَرْق، خصُّوا به ما عرض في أصول الكلم وذواتها من التغيير، كاختصاصهم عِلْم العربية بالنحو"، ويضيف أن التصريف: "كلام على ذوات الكلم٠٠٠ وفعله: صرّفته أصرِّفه تصريفا. يقال: صرَّفتُه فتصرَّف، أي:

= المعنى"١٠٩/٣. ويقصد هنا الصيغ . وقوله: " والتصريف يوجب أن الواو إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفا" ١٤٦/٥. وقوله: " وهذا القسم الرابع آخر أقسام الكتاب٠٠٠ إذ كان مشتملا على نكت هذا العلم وتصريفه" ٩/ ٥٣. وهنا يقصد القواعد التصريفية. وقوله: "وكذلك الواو لا تزاد أولا في حكم التصريف"١٥٥/٩ وهنا كذلك يقصد قواعد التصريف. وقوله: "فإن الأمومة حكاها ثعلب٠٠٠ والتصريف الفاسد ما لا يدفع عنه" ٥/١٠. وهنا يقصد القواعد التصريفية والقياس عليها. وفي عموم المصطلح لم يستخدم المصطلح فيما يدل على الرياضة العقلية عند غيره بل أطلقه على التغيرات التي تلحق كلم العربية المستخدم فقط. وكان يستخدم في غير موضع من شرح المفصل مصطلح الاشتقاق للدلالة على التغيرات الصرفية، نحو قوله: "وأما العدل فهو اشتقاق اسم من اسم على طريق التغيير له، نحو اشتقاق"عمر" من "عامر" والمشتق فرع على المشتق منه، والفرق بين العدل والاشتقاق الذي ليس بعدل، أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر أخذ من الأول كضارب من الضرب٠٠٠ والعدل هو أن تريد لفظا ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر، فيكون المسموع لفظا والمراد غيره، ولا يكون العدل في المعنى وإنما في اللفظ٠٠٠" ابن يعيش، شرح المفصل، ٦١/١ ـ ٦٢. ومن هذا النص وغيره ندرك أن الاشتقاق عند ابن يعيش هو أخذ لفظ من لفظ آخر لمعنى، ويقصد به الاشتقاق الصغير، أي اشتقاق الفعل من المصدر واشتقاق المشتقات من الفعل، وهو بهذا لم يخرج عن حدود الصيغ الصرفية المعروفة كاسم الفاعل والمفعول ٠٠٠ يضاف إليها الزيادة الصرفية، كما في قوله" وأما "تمسكن" و"تمدرع" فهو قليل كالمشتق من الاسم بالزيادة، نحو سبحل وحمدل٠٠٠" ١٥٤/٩. و هذه الجوانب تنضوي في الأساس تحت علم التصريف، وبالتالي يكون الاشتقاق عنده جانبا من جوانب التصريف البارزة، واستخدمه للدلالة على بناء الألفاظ المختلفة حسب الصيغ الصرفية المختلفة.

طاوع وقبل التصريف"[٦٨]، وهنا يبين أن التصريف عَلَم على هذا العلم الذي يبحث فيما عرض لأصول الكلم وذواتها من التغيير، وهذا حدّه عنده. فهو مطرد يشمل جميع أنواع التغيير التي تطرأ على بنية الكلمة، ويتداخل هذا المصطلح عنده مع الاشتقاق، وذلك عندما يذكر أن التصريف "اشتقاقه من تصريف الحديث والكلام، وهو تغييره بحمله على غير الظاهر. ومنه تصريف الرياح، وهو تحويلها من حال إلى حال"[٦٩]. فيجعل الدال اللغوي طريقا يقوده إلى الدلالة الاصطلاحية، وهذا واضح أيضا في قوله: "فالتصريف تغيير الحروف الأصول، ودورها في الأبنية المختلفة بحسب تعاقب المعاني عليها"[٧٠]، ولذا يحمل التصريف معنى تغيير الحروف الأصول، وتحويلها إلى أبنية، نحو تحويلها إلى الماضي والحال والاستقبال، واسم الفاعل، ويتم ذلك بحسب المعاني التي تتعاقب عليها، وهذا منسجم تماما مع الدال اللغوي. يقول: " قولك في الماضي: ضَرَبَ، وفي الحال: يضْرِب، وفي الاستقبال: سيضْرِب، وضارِب للفاعل، ومضروب للمفعول. فالأبنية مختلفة، والأصل الذي هو"ض ر ب" واحد، موجود في جميع ضروبها. فهو كالجوهر الذي يتصرف في جميع ضروب الخِلَق والصُّور"[٧١]. ويشير ابن جني إلى أن أزمنة الفعل هي من تصرف الأصل، وهو تصرف بغير زيادة[٧٢]. ويشرح ابن يعيش ذلك، بقوله: "وعرَّفك[يقصد ابن جني صاحب كتاب التصريف] أن الأصل يتصرَّف مرَّة بالمضي نحو"ضَرَبَ" ومرَّة بالحاضر أو المستقبل نحو"يضْرِب" أو"سيضْرِب"،

---

(٦٨) ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق، فخر الدين قباوة، ط١(المكتبة العربية، حلب، "سوريا"١٩٧٣م)ص١٨ ـ ١٩.

(٦٩) المرجع السابق، ص ١٩.

(٧٠) المرجع السابق، ص ١٩.

(٧١) المرجع السابق، ص ١٩ـ ٢٠.

(٧٢) المرجع السابق، ص ٣٦ ، ٣٧.

ومرّة يكون موصوفا به المُوجِدُ له نحو"ضارِب"٠٠٠"[٧٣]. ويذكر كذلك أن مصطلح التصرف عند ابن جني يشمل الزيادة وغير الزيادة، فأما تصرف الفعل بغير زيادة فعلى أربعة أضرب: فَعَلَ ويَفْعَل وافْعَلْ ولا تَفْعَلَ[٧٤]. أما تصرف الفعل بزيادة فعلى ثلاثة أضرب: الموازن للرباعي على سبيل الإلحاق، وهو الملحق بتكرير حرف من الفعل، نحو جلبب، أو بزيادة حرف من حروف الزيادة(اليوم تنساه)، نحو: شيطن، وبيطر، والموازن للرباعي من غير إلحاق، وهو ثلاثة أبنية: أفعل وفعّل وفاعَل. وغير الموازن، وهو عشرة أبنية، تفعّل وتفاعل٠٠٠[٧٥].

والقسم الثاني من تصرف الأصل وهو تصرف الاسم[٧٦]، نحو ضارب وآكل ومتحرك، وما هو موضوع للمبالغة، نحو: ضروب وأكول٠٠٠ فنجد أن المشتقات عنده من التصريف، وهي من تصرف، وتدخل عندئذ ضمن دلالة هذا المصطلح. وفي موضع آخر يذكر أن أخذ "القِرْبة من القُرْب، والقارورة من القَرَار، والخابِئة من الخَبْء. فهذه فيها من الاشتقاق ما تراه"[٧٧]. ولذا نجد تداخلا في المصطلحين، فأخذ ضارِب (وهو اسم الفاعل) من الضرب هو من تصرف الأسماء، وأخذ الخابئة (وهو اسم الفاعل) من الخَبْء من الاشتقاق.

وينص في موضع آخر أن "معنى التصريف هو ما أريتك من التَّلعُّب بالحروف الأصول، لما يُرادُ فيها من المعاني المفادة منها"[٧٨] وذكر أن "المعنى يكون على أحوال

---

(٧٣) المرجع السابق، ص٣٧.

(٧٤) المرجع السابق، ص ٣٧.

(٧٥) المرجع السابق، ص ٦٤ .

(٧٦) المرجع السابق، ص٩١.

(٧٧) المرجع السابق، ص٩٤.

(٧٨) المرجع السابق، ص٩٥.

كثيرة، كمعنى المُضيّ، والحال والاستقبال، والفاعلية والمفعولية"(٧٩) وهذا دليل على أن الفاعلية ويقصد اسم الفاعل والمفعولية ويقصد اسم المفعول من التصريف، وهو بالتالي من التلعب بالحروف الأصول، للمعنى المراد من هذا القالب. لذا نجده هنا يطلق مصطلح التصريف على الاشتقاق الصغير، فـ(ضارب) من الضرب هو عند غيره من الاشتقاق الصغير، في حين عنده من تصرف الأسماء مع أنه يدخل (الخابئة) التي هي من الخبء ضمن مصطلح الاشتقاق، ولا يعدها تصريفا.

وبين أيضا في موضع آخر أن "التصريف كما يكون بالزيادة، على ما ذكر، فقد يكون بغيره من الحذف والإبدال"(٨٠) وهذا ما نص عليه ابن جني في قوله: "التصريف ينقسم إلى خمسة أقسام: وهي: زيادةٌ، حذفٌ، تغييرٌ بحركة أو سكون، بدلٌ، إدغامٌ"(٨١).

ويجمع بين المصطلحين في قوله: "وكذلك الواو في"يعِد" محذوفة للتخفيف. والأصل ثباتها لأنها فاء الفعل لأنه من"الوعد" وليس كذلك ما ينحذف من الزوائد، للاشتقاق والتصريف"(٨٢) فالحذف اتضح من تصرف الأصل، ولم يكن لمعنى، خلاف الألف في ضارِب فهي "مزيدة لتدل على معنى الفاعل، فإذا لم ترد هذا المعنى، وأردت معنى غيره، حذفته وجئت بما يدلّ على ذلك المعنى، كقولك "مضروب" فالحذف ههنا ليس كالحذف فيما تقدم، لأن كل واحد من"ضارِب" و"مضروب" وشبههما، بناء لازم يُغاير بناء الآخر، والأصل فيهما واحد وهو: الضاد والراء والباء، والصور مختلفة، بحسب

(٧٩) المرجع السابق، ص٩٥-٩٦.

(٨٠) المرجع السابق، ص٩٩.

(٨١) المرجع السابق، ص٩٩.

(٨٢) المرجع السابق، ص١١١.

تغايُر الزيادات الدالة على المعاني"[٨٣] ووضع التصريفيون[٨٤] الاشتقاق دليلا يعلم به الأصل من الزائد، "فهو أقواها دليلا، وأعدلها شاهدا، والعلم الحاصل بدلالته قطعيّ... فإذا شهد الاشتقاق بزيادة حرف فاقطع به، وأمْضه"[٨٥] نحو، مُدحرِج ومُقسوِر ومُكرم مثلا فالذي يدل على الزيادة فيها"الاشتقاق؛ ألا ترى أن مُدحرِجا من دحرج، ومقسورا من قسور، ومكرما من أكرم"[٨٦] . ونلحظ من خلال استقرائنا أن ابن يعيش يظهر مصطلح التصريف على الاشتقاق، مع أنه يداخل بينهما في مواضع متفرقة، بل يعدهما أحياناً شيئاً واحداً.

أما ابن الحاجب فعنده رؤية خاصة به تمثلت عندما صرّح أن التصريف علم في قوله: "التصريف علمٌ بأصولٍ يُعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب "[٨٧] وهو ما أخذ به المتأخرون . فمدلول المصطلح شمل عنده أبنية الكلمة وأحوالها التي ليست بإعراب ولا بناء. ونجد ما يميز عمل ابن الحاجب أن فيه نقلة تمثَّلت في ترتيب كتابه ترتيباً دقيقاً وتهذيب مسائله وتبويب موضوعاته، لذا قسمه عدة أقسام بدأها بأوزان المجرد والمزيد، وذكر بعدها الأبنية التي تكون للحاجة كالماضي والمضارع والأمر، والمشتقات: اسم الفاعل واسم المفعول، والإعلال والإبدال والإدغام والحذف. جامعا بذلك مباحث التصريف بطريقة جعلت الدارسين يعتمدون على كتابه

---

(٨٣) المرجع السابق، ص١١١.

(٨٤) أخذ هذا المصطلح من ابن جني من شرح ابن يعيش لتصريفه، يقول: "قال صاحب الكتاب: وقد احتاط التصريفيون في سمة ذلك ..." المرجع السابق، ص١١١ - ١١٢.

(٨٥) المرجع السابق، ص١١٩.

(٨٦) المرجع السابق، ص١٥٢.

(٨٧) رضي الدين الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق، محمد نور الحسن وآخرين، ط(دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م)١/١.

في مسائل التصريف اعتماداً كبيراً[٨٨].

ومهما يكن من أمر فإن مصطلح التصريف عنده هو مصطلح التصريف عند سابقيه، إلا أنه كان متمثلا جيدا لما صنعه ابن جني، جامعا أعمال السابقين، مردداً أقوالهم، ملحاً على مصطلح الصياغة، في حديثه عن أبنية المفردات العربية من حيث صياغتها لإفادة المعاني المختلفة وما يعتريها من الأحوال العارضة كالصحة والاعتلال، والأصالة والزيادة ونحوها، وكيفية صياغة هذه الأبنية بأخذ بعضها من بعض كصوغ اسم الفاعل، واسم المفعول، والماضي والمضارع والأمر على هيئة معينة وصورة محددة، ومن طرق التثنية والجمع والتصغير والنسب ونحو ذلك[٨٩].

أما مصطلح التصريف عند الرضي فجاء على نحو ما جاء عند ابن الحاجب إلا أنه شرحه، بقوله: "علمٌ بأبنية الكلمة، وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحة وإعلال، وإدغام وإمالة، وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك"[٩٠]. وبين المقصود بـ"أبنية الكلمة" أنه بناء الكلمة ووزنها وصيغتها وهيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كلٌّ في موضعه[٩١]. ونجد المصطلح يتكرر عنده عندما بين مفهومه عند سابقيه، فذكر أن التصريف ـ على ما حكى سيبويه عنهم ـ هو أن تبني من الكلمة بناءً لم تبنه العرب على وزن ما بَنَتْهُ، ثم تُعمل في البناء الذي بنته

(٨٨) أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، ص٣٥

(٨٩) المرجع السابق، ص٢٦.

(٩٠) رضي الدين الاستراباذي، شرح الشافية، ١/٧.

(٩١) المرجع السابق، ١/٢.

ما يقتضيه قياس كلامهم، كما يتبين في مسائل التمرين إن شاء الله[٩٢]. ويعلق البدراوي زهران على كلام الرضي قائلا: " وكلام الرضي هذا عن سيبويه يوضّح فهمه الدقيق للتصريف، فهو من المتعمقين في هذا الموضوع بالإضافة لما أوضحه السيرافي، ولكن قد صار أكبرَ همّ العلماء التوضيح والمحافظة على ما دوّنه السابقون مما يرون الحاجة ماسة له"[٩٣]. وبين أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة[٩٤]. وهذا كما يذكر المحققون"على طريقة المتقدمين؛ فلأنهم يطلقون النحو على ما يشمل التصريف، ويُعَرف على هذه الطريقة بأنه علم يعرف به أحكام الكلمة في العربية إفرادا وتركيبا، أو بأنه العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منه، والمتأخرون على أن التصريف قسيم النحو لا قسم منه، فيُعَرّف كل منهما بتعريف يميزه عن قسيمه وعن كل ما عداه. فيعرف النحو بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء، وأما التصريف فيستعمل في الاصطلاح مصدرا واسما علما، فيستعمل مصدرا في تغيير الكلمة عن أصل وضعها، ويتناول هذا المعنى نوعين من التغيرات: الأول: تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني لا تحصل إلا بذلك التحويل، وذلك كتحويل المصدر إلى اسم الفاعل واسم المفعول... وكالتحويل إلى التثنية والجمع والتصغير والنسب، والثاني: تغير الكلمة عن أصل وضعها لقصد الإلحاق أو التخلص من التقاء الساكنين أو التخفيف، نحو: الزيادة والحذف والإعلال والإبدال والإدغام. ويستعمل مصطلح التصريف اسماً علماً في القواعد التي يعرف بها أبنية الكلمة وما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وحذف

---

(٩٢) المرجع السابق، ١/٦ـ٧.

(٩٣) ابن جني، التصريف الملوكي، ٨ ، ٩ .

(٩٤) الاستراباذي، شرح الشافية، ١/٦ .

وإبدال وإدغام٠٠٠[٩٥]. وورد عنده مصطلح التصاريف لبيان الحالات التي تصير إليها الكلمة في الصيغ المختلفة، نحو قوله في معرض بيانه معنى الإلحاق"٠٠٠ وفي تصاريفها: من الماضي والمضارع والمصدر واسم الفاعل٠٠٠"[٩٦]. فتنقل الكلمة من حال إلى حال هو من أوجه تصريفها، واستخدم مصطلح متصرفاته مرادفا لمصطلح التصاريف، يقول: "٠٠٠ فإذا أدغمت في الماضي أدغمت في المضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل والمفعول وكل اسم او فعل هو من متصرفاته"[٩٧].

أما ابن عصفور فذكر مصطلح التصريف عنوانا لكتابه، وبين أنّ التصريف قسمان: " أحدهما: جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني نحو: ضَرَبَ وضَرَّب وتضرّب وتضارب واضطرب، فالكلمة التي هي مركبة من ضاد وراء وباء نحو (ضَرْب) قد بنيت منها هذه الأبنية المختلفة لمعان مختلفة، ومن هذا النحو اختلاف صيغة الاسم للمعاني التي تعتوره من التصغير والتكسير نحو زُيَيد وزيود، وهذا النحو من التصريف جَرَت عادة النحويين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف، فلذلك لم نضمّنه هذا الكتاب[٩٨] " والآخر من قسمي التصريف: " تغيير الكلمة عن أصلها، من غير أن يكون ذلك التغيير دالا على معنى طارئ على الكلمة، نحو: تغييرهم"قَوَلَ" إلى"قال"٠٠٠"[٩٩].

---

(٩٥) المرجع السابق، ٦/١ (الحاشية).

(٩٦) المرجع السابق، ٥٢/١.

(٩٧) المرجع السابق، ٢٤٠/٣.

(٩٨) ابن عصفور، الممتع في التصريف، تحقيق، فخر الدين قباوة، ط١(مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٦م ٣١/١.

(٩٩) المرجع السابق، ٣١/١ ـ ٣٣.

ولذا نجده في هذين القسمين" قد أتى على جملة التصريف"[١٠٠]. وتابع ذكر المصطلح ومدلولاته مبينا أنه قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف فلا يعلم أن الميم في مطرقة زائدة إلا من جهة التصريف. وبين كذلك أن مدلول مصطلح التصريف هو تغيير صيغة الكلمة إلى صيغة أخرى. نحو بنائك من"ضَرْب" مثل جعفر فتقول: ضَرْبَب"٠٠٠، ونحو: تغيير التصغير والتكسير، وأشباه ذلك مما تُصرّف فيه الكلمة على وجوه كثيرة وهو شبه الاشتقاق[١٠١]. وفرق بين مصطلحي التصريف والاشتقاق مبينا أن الفرق بينهما أن الاشتقاق مختص بما فَعَلت العربُ من ذلك، والتصريف عامٌّ لما فَعَلتْه العرب، ولما نُحْدِثُه نحن بالقياس. فكلّ اشتقاق تصريف، وليس كل تصريف اشتقاق. ومما يدلُّ على أن الاشتقاق تصريف قول رؤبة، يصف امرأة بكثرة الخُصومة[١٠٢]:

تَشْتَقّ في الباطل منها المُمْتَذَقْ

ووضح الفرق بين المصطلحين أيضا عندما ذكر أنه إذا كان الاستدلال على الزيادة أو الأصالة، برد الفرع إلى أصله سُمِّي ذلك اشتقاقا، وإذا كان الاستدلال عليهما بالفرع سُمِّي ذلك تصريفا[١٠٣]، مثال الاستدلال على الزيادة برد الفرع إلى الأصل، استدلالنا على زيادة همزة" أحمر" مثلا، بأنه مأخوذ من الحُمْرة. فالحمرة هي الأصل، فهذا وأمثاله يسمى اشتقاقا ،لأن المستدل على زيادة همزة، مأخوذ من الحمرة[١٠٤]. ومثال الاستدلال

---

(١٠٠) المقرب، ابن عصفور، تحقيق، أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري، ط١(مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٢م)، ص ٧٨ ـ ٧٩ .

(١٠١) الممتع في التصريف، ابن عصفور، ١/٣١.

(١٠٢) المرجع السابق، ١/ ٤٦ ـ ٤٧.

(١٠٣) المرجع السابق، ١/ ٤٧ .

(١٠٤) المرجع السابق، ١/ ٤٧ .

على الزيادة بالفرع، استدلالنا على زيادة ياء أَيْصَر بقولهم في جمعه "إصارٌ" بحذف الياء وإثبات الهمزة. فـ"إصارٌ" فرع على "أيصر" لأنه جمعه. فهذا وأمثاله يسمى تصريفا، لأن المستدل على زيادة يائه - وهو أيصر - ليس بمشتق من إصار، بل إصار تصريف من تصاريفه الدالة على زيادة يائه. ويضيف في ذكره هذين المصطلحين أنه لا يدخل التصريف ولا الاشتقاق في الأصول المختلفة، نحو لأّال ولؤلؤ؛ ولا ينبغي أن يقال: "إن أحدهما من الآخر"، لأن "لأّالا" من تركيب "ل ءل" ولؤلؤا من تركيب "ل ء ل ء"[١٠٥]. وهو بهذا يخرجنا من دائرة التداخل بين المصطلحين، ويوقفنا على أوجه الاتفاق والافتراق بينهما.

وبين ابن مالك كذلك أن التصريف "علمٌ يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالةٍ وزيادة وصحّة وإعلالٍ وشبه ذلك"[١٠٦]. مبينا أن التصريف تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها لغرض لفظي أو معنوي، ولا يليق ذلك إلا بمشتق، أو بما هو من جنس مشتق، والحرف غير مشتق، ولا مجانس لمشتق، فلا يصرف هو، ثم ذكر أن من التصريف ما هو ضروري، كصوغ الأفعال من مصادرها، والإتيان بالمصادر على وفق أفعالها، وبناء فعّال وفَعول... وغير ضروري كبناء مثال من مثال كقولنا: ضَرْبَبَ: وهو مثال: دحْرَج: من ضَرَب[١٠٧].

ويورد أبو حيان الدال اللغوي في حدّ التصريف الاصطلاحي، يقول: "التصريف: معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب. وهو قسمان: أحدهما: جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير. والآخر: تغييرها عن

---

(١٠٥) المرجع السابق، ١/ ٤٧ .

(١٠٦) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق، محمد كامل بركات، ط١(دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م) ص٢٩٠.

(١٠٧) ابن جني، المنصف، ٣/٢٨٠.

أصلها لا لمعنى طارئ عليها، وينحصر في النقص والقلب والإبدال والنقل"[١٠٨]. ونلحظ أيضا أنه قرن هذا المصطلح بمصطلح الاشتقاق في تضاعيف الكتاب مقدما إياه على التصريف، يقول: " ويعرف الزائد بأحد تسعة: بالاشتقاق والتصريف..."[١٠٩]. وبعد هذا يضع عنوانا مستقلا يسميه: الاشتقاق، ويقرر فيه أنه"لا يدخل اشتقاق ما لا يدخله تصريف"[١١٠]. ومن جهة أخرى نجد أن مباحث التصريف عنده في ارتشاف الضرب قد جاءت في القسم الأول من الكتاب، فقد أبان عن منهجه في الفصل بين الصرف والنحو، فقرر أن كتابه محصور في جملتين: الأولى: في أحكام الكلمة العربية حالة الإفراد فهي على ثلاثة أقسام: ما يكون لها في أنفسها، وما يلحق من أولها، وما يلحق من آخرها. والقسم الأول هو المسمى بعلم التصريف[١١١].

أما ابن هشام فلا نكاد نجد ذكرا لمصطلح الصرف عنده في"نزهة الطرف في فن الصرف"إلا في العنوان، بينما نجده في تضاعيف المتن يذكر مصطلح التصريف الذي بين أنه"تحويل الصيغة لغرض لفظيٍّ أو معنويٍّ"[١١٢]. فاستخدم في هذا التعريف "التحويل" للدلالة على مفهوم المصطلح، بينما نجده يستخدم "التغيير" في تعريف المصطلح في أوضح المسالك، يقول: "هو[التصريف]: تغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي؛ فالأول كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع، وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف. والثاني:

---

(١٠٨) أبو حيان النحوي الأندلسي، المبدع في التصريف ،ط١(مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٢م) ص٤٩ .

(١٠٩) المرجع السابق، ص٥١.

(١١٠) المرجع السابق، ص٥٤.

(١١١) أبو حيان الأندلسي ، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق، مصطفى النماس، ط١(مطبعة النسر الذهبي، القاهرة، ١٩٨٤م)١/٤.

(١١٢) ابن هشام، نزهة الطرف في فن الصرف، ص٩٧.

كتغيير قَوْل وغَزْو إلى قال وغزا، ولهذين التغييرين أحكام كالصحة والإعلال، وتسمى تلك الأحكام عِلْم التصريف"[١١٣]. وهو بهذا يجعل التغيير والتحويل في بنية الكلمة أحكاما ومؤشرات تدل على هذا العلم، ويستأنس في هذا بمعنى التصريف اللغوي، ويتخذه منطلقا للتعريف الاصطلاحي.

واتخذ الأشموني الدال اللغوي مؤشرا لمصطلح التصريف، وبين أنه يطلق اصطلاحا على "شيئين: الأول: تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول وهذا القسم جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف، كما فعل الناظم، وهو في الحقيقة من التصريف. والآخر: تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها، ولكن لغرض آخر، وينحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام، وهذا القسم هو المقصود بقولهم التصريف"[١١٤].

واستمر الدال اللغوي هاديا للدلالة الاصطلاحية لمصطلحي التصريف والصرف، فهذا خالد الأزهري[١١٥] أورد مصطلح التصريف، وبين أنه في الصناعة تغيير خاص في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي، ومثّل للتغيير المعنوي بتغيير المفرد إلى التثنية والجمع المصحح، نحو: تحويل زيد مثلا إلى (زيدان وزيدون)، وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف، نحو: تحويل الضرب إلى ضرب وضرّب بالتشديد للمبالغة في الفعل. وأشار أيضا إلى التغيير اللفظي في بنية الكلمة، نحو: تغيير(قول) من الأجوف و(غزو) من

---

(١١٣) ابن هشام، أوضح المسالك، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، ط(المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٣م)٣٢٢/٤.

(١١٤) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ومعه شرح الشواهد المعيني، ط٢(مطبعة مصطفى لبابي الحلبي، القاهرة، ١٩٣٨) ٢٣٦/٤.

(١١٥) خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ط(عيسى البابي الحلبي، مصر، د.ت)٣٥٣/٢، ٣٥٢.

الناقص إلى(قال وغزا). فالتغيير والتحويل من مستلزمات الدلالة الاصطلاحية لمصطلح التصريف وهو ما أشرنا إليه سابقا، وما استقر كذلك عند علماء اللغة المحدثين.

وما فعله السيوطي لا يختلف عن سابقيه فقد جعل الدال اللغوي أساسا لبيان الدلالة الاصطلاحية، فالتصريف عنده تغيير، وهو قسمان: قسم تتغير فيه الصيغ لاختلاف المعاني، نحو ضرب، وضارب وتضارب... وقسم تتغير فيه الكلمة لاختلاف المعاني كالنقص والإبدال... وهذا ما وجدناه عند غيره. ومن هنا يبدو لنا أن المصطلح استقر على هذا المفهوم، وهو ما أصبح محورا للدراسات الحديثة التي تركز على مفهوم التغيير.

ومما سبق نجد تداخلا بين مصطلح التصريف والمفاهيم المجاورة، من حيث دلالة العموم والخصوص، أو الكل والجزء، فضلا عن التداخل في إطلاق مصطلحي الصرف والتصريف ومن هنا نلحظ استخدام خديجة الحديثي[١١٦] مصطلح الصرف عنوانا لكتابها مع أنها تبحث في كتاب سيبويه الذي استخدم مصطلح التصريف. وتذكر أن للصرف معنيين: أحدهما عملي، وهو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها، كتحويل المصدر إلى اسمي الفاعل والمفعول، واسم التفضيل واسمي المكان والزمان، والجمع، والتصغير والآلة. والثاني علمي: وهو علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء[١١٧]. ثم بعد ذلك تأتي بمصطلح التصريف، وتقول: " وللتصريف عند سيبويه معنى غير هذين المعنيين هو أن تبني من الكلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما بنته ثم تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياس

---

(١١٦) خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص ٢٣.

(١١٧) المرجع السابق، ص ٢٣.

كلامهم، وهذا هو المعروف عند المتأخرين بـ"مسائل التمرين"[١١٨]، ويتذبذب المصطلح عندها، فتذكر التصريف والصرف معا، وتبين أن للتصريف معنى آخر يطلق: "على التمرين والرياضة وبذلك يكون سيبويه قد أهمل تعريف الصرف، وإن ذكر قواعده ومسائله في الكتاب"[١١٩] وكأنها هنا تفرق بين استخدام مصطلحي التصريف والصرف، فلم يطرد عندها استخدام المصطلح، ولم تتخذ في ذلك منهجا ثابتا. وهذا التداخل نلحظه عند التهانوي أيضا(كان حيا ١١٥٨هـ) في كشاف اصطلاحات الفنون حين يذكر أن" التصريف هو علم الصرف"، ويقول: " علم الصرف ويسمى بعلم التصريف أيضا"[١٢٠]، فهو يساوي في إطلاق المصطلح بين علم الصرف الذي يسمى عنده علم التصريف. ولذا يكون السؤال: هل هما مترادفان؟

ينقل لنا التهانوي[١٢١] عن الاسترابادي في شرحه شافية ابن الحاجب قوله: " اعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة، والتصريف على ما حكى سيبويه[١٢٢] عنهم، هو أن تبني من الكلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما بنته، ثم تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياس كلامهم، كما يتبين في مسائل التمرين. والمتأخرون على أن التصريف: علم بأبنية الكلمة وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحة وإعلال وإدغام وإمالة، وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من

---

(١١٨) المرجع السابق، ص ٢٤.

(١١٩) المرجع السابق، ص ٢٤.

(١٢٠) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، تصحيح مولوى محمد وجيه وآخرين، ط(كلكتا، ١٨٦٢م)ص ١٦.

(١٢١) المرجع السابق، ص ١٦ ـ ١٧.

(١٢٢) هذا النص غير موجود في كتاب سيبويه .

الوقف وغير ذلك"(١٢٣). ويعلق التهانوي بقوله: " فالصرف والتصريف عند المتأخرين مترادفان، والتصريف على ما حكى سيبويه عنهم جزء من الصرف الذي هو جزء من أجزاء من النحو"(١٢٤). وتعليقه على أن الصرف والتصريف عند المتأخرين مترادفان، فهذا صحيح من غير إطلاق، وهو ما سنلمحه لاحقا، أما أن التصريف عند سيبويه جزء من الصرف فهذا غير صحيح، لأنه لم يستخدم هذا المصطلح للدلالة على مصطلح التصريف، فكيف يعده جزءا منه؟

أما مدلول هذين المصطلحين فيلحظه المتأمل في واقع الدرس الصرفي العربي الذي يرى أن الصرفيين العرب تناولوا الكلمة فبينوا عدد حروفها وضبطها وترتيبها وكشفوا عن الزيادة فيها مقارنة مع الأصل الذي وضعوه ضابطا لهم، كما بحثوا التغيرات التي طرأت من إعلال أو إبدال أو إدغام وتحولاته التي ترد لاشتقاق الكلمات بعضها من بعض أو لتصريف الكلمات على مختلف الأوجه التي تكون للكلمة من تذكير أو تأنيث، ومن إفراد إلى تثنية إلى جمع بأنواعه(١٢٥).

إضافة إلى دراسة الأبنية وتصنيفها ومعالجتها وفق التصور الذي يقدمه الميزان الصرفي(١٢٦) أو ما يسميه سيبويه"الفعل" . ويعد الدرس الصرفي العربي الذي أفرده"

---

(١٢٣) ينظر: رضي الدين الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ١/ ٦ـ ٧.

(١٢٤) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ١٧.

(١٢٥) محمد عبد الدايم، " نظرية الصرف العربي"، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الكويت "الحولية الحادية والعشرون" الرسالة(١٥٨) ٢٠٠٠ـ ٢٠٠١م، ص ١٤ ـ ١٥ .

(١٢٦) يطلق القدماء على الميزان الصرفي مصطلح (التمثيل) الذي يشمل البناء والصيغة، يقول ابن جني: "وذلك كقولهم في التمثيل من الفعل(حبنطى): (فعنلى) " ينظر: الخصائص، ابن جني، ٣/ ٩٦ ، أما التمثيل عند ابن هشام فيعني به التدريب على "بناء مثال من مثال"، ونجده قد عقد له بابا بعنوان"باب التمثيل" وبين أن "الغرض به التدريب" ينظر: نزهة الطرف في فن الصرف، =

الصرفيون العرب بمكان لا يدانيه أي مكان آخر في عالم اللغويين قديما أو حديثا، ولا يزال كشفهم عن النظام الصرفي العربي موضع الإعجاب والاحترام، وسيظل دائما كذلك في نظر اللغويين في مختلف أنحاء العالم"(١٢٧). ومن هنا نجد ربطا بين مصطلح الصرف والميزان الصرفي، ولا نجد ذلك الربط مع مصطلح التصريف. ومحور مدلول مصطلح التصريف أو الصرف عند من يداخل بينهما من الصرفيين العرب يدور حول مفهومين اثنين هما: التغيير والتحول. وعليه نجد مدلول التغيير الذي هو جوهر مصطلح التصريف اتخذ شكلين هما:

١- ما يؤدي إلى تغيير في المعنى: ويتم بجعل حروف الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني، نحو: التثنية والجمع والتصغير والنسب والمشتقات: اسم الفاعل واسم المفعول٠٠٠

٢- ما لا يؤدي إلى تغيير في المعنى: ويتم بتغير الكلمة عن أصلها، نحو: الإعلال والإبدال والحذف، مثل: تغيير "قَوَلَ" إلى "قال"، و"بَيَعَ" إلى "باع" ٠٠٠ وهذا التغيير

= ابن هشام، ص١٧٨. وهذا ما وجدناه عند ابن جني من أن الغرض منه "التماسك الرياضة به والتدرب بالصنعة فيه" بينما عند المحدثين هناك فرق بين الميزان والصيغة، فيذكر حسان أنه علينا "أن نلقي على عاتق الصيغة بيان المبنى الصرفي الذي ينتمي إليه المثال٠٠٠ فتكون الأفعال(ضرب) و(باع) و(وقى) صيغتها أو مبناها(فعل)، وكذلك(اضرب) و(بع) و(قِ) صيغتها(افعل) لأنها جميعا من باب (أو مبنى فرعي) واحد" ووظيفة الميزان" بيان الصورة النهائية التي آل إليها المثال" وبهذا يعكس الميزان كل التغيرات التي تلحق الكلمة. وبهذا التفريق العلمي بين الصيغة والميزان يمكن دراسة المباني الصرفية على مستويين، مستوى الصرف للصيغ، ومستوى الصوتيات للأمثلة. ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط٢(مصر، الهيئة العامة للكتاب، مصر، ١٩٧٩م،) ص١٤٥.

(١٢٧) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٥.

قائم على الأصل الافتراضي الذي كان سمة بارزة في منهج الصرفيين، أما المحدثون فيجعلون هذا التغير اللفظي من مسائل علم الأصوات ويخرجونه من التصريف؛ لأنه تغيير لا يؤدي وظيفة جديدة غير الدلالة التي كانت للصيغة قبل أن يحدث التغيير فيه[١٢٨]. وهنا نرى ابن جني قد بدأ كتابه"سر صناعة الإعراب" بالحديث عن الأصوات، وقدمه على مباحث التصريف التي تشكل موضوع الكتاب، ومسألة ترتيب مجالات علم اللغة من حيث البدء بالوحدات الصغيرة فالكبيرة ليس موضع اتفاق عند جميع علماء اللغة المحدثين، فهناك من يذهب إلى ما فعله سيبويه وتبعه النحاة من البدء بالنحو فالتصريف فالأصوات[١٢٩].

وهناك شكل ثالث من التغيير لم يُدرِجه مَن تحدث عن شكلي التغيير، وهو ما يحدث فيه تغيير بحذف أو قلب ٠٠٠ ويؤدي معنى، نحو ما يحدث في الأسماء المقصورة والممدودة والمنقوصة عند التثنية والجمع والنسب والتصغير٠٠٠ ف"فتى" تقلب الألف ياء عند التصغير والتثنية والجمع، فنقول: فتيّ، فتيان، فِتْية، وتقلب الألف واوا عند النسب، فنقول: "فتويّ".

ومهما قيل عن انفصال الدراسات الصرفية عن النحو العربي — وهذا ما ذكره عبد الدايم- فهي منه خاصة أن الحرف الأخير وهو لام الكلمة هو جزء من بناء الكلمة

---

(١٢٨) يرى فيرث أن علم الصرف لا وجود له دون علم الأصوات. ينظر: كمال بشر، علم اللغة العام ـ الأصوات ـ ط(دار المعارف، مصر، ١٩٧٣م)ص ١٨٤ ـ ١٨٥ . وينظر: حسن هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم، ص٢٥.

(١٢٩) " وقد ظهرت في السنوات الأخيرة اتجاهات عند بعض اللغويين الأمريكيين والأوروبيين تنطلق في التحليل اللغوي من الوحدات الكبريات إلى الوحدات الصغريات، ولذا هي تبدأ بتحليل الجملة، وتنتهي بالتحليل الصوتي" محمود حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ط(دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨م) ص ٢٠ ، وينظر: حسن هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم ، ص٢٨.

الصرفي[١٣٠]. وقد ناقش الصرفيون العرب الكلمة بالنظر إلى أصولها الفاء والعين واللام، وبهذا تداخلت الدراسات الصرفية والنحوية في الحرف الأخير إلا أن الدراسات الصرفية اهتمت بالحرف الأخير لأنه جزء من بنية الكلمة الصرفية أما الدراسات النحوية فاهتمت بضبطه أو تغيره الإعرابي. وذكر عبد الدايم أيضا[١٣١] أنه يمكن ضبط موضوع الدرس الصرفي ببيان أن الصرف هو دراسة أبنية الكلمات التي يدخلها التغيير من خلال:

١- وصف جهاتها المختلفة التي تكشفها أوزانها ببيان عدد حروفها وترتيبها وضبطها.

٢- تحديد وظائف هذه الأبنية الدلالية ببيان الدلالات التي تستفاد من كل وزن.

٣- بيان علاقاتها بعضها ببعض، أي بيان تغيراتها:

أ) الاشتقاقية: التي تتغير معها الكلمات من قسم إلى آخر، إذ تقع على عملية إنتاج الأقسام المختلفة للكلم رئيسة وفرعية؛ فترد بها أقسام الكلم المختلفة: الأفعال والمشتقات ونحوها وتتحقق هذه التغيرات من خلال القالب الصرفي، وذلك باستثناء النسب الذي ينتقل به قسم الكلمة بزيادة صرفية لا بتغيير القالب.

ب)التصريفية: التي تتغير بها حالات الكلمة الصرفية دون أن يتغير بها القسم الذي تنتمي إليه الكلمات، وهي تغطي تغيرات الحالات التي ترد بحسب الأجناس؛ فترد بهذه التغييرات حالات النوع والعدد ونحوها، ويرى كذلك أن بعض التغيرات تتحقق"بالقالب الصرفي كما في جموع التكسير وكما في البناء للمجهول الذي يعد وجها تصريفيا للفعل يقابل البناء للمعلوم، ويتحقق بعض ثان، وهو الأغلب، بالعلامة كما في التثنية وجموع التصحيح والتأنيث، وبعض ثالث بتغيير في البنية لا يقوم بزيادة علامة ولا

(١٣٠) محمد عبد الدايم، نظرية الصرف العربي، ص ١٥ .

(١٣١) المرجع السابق، ص ٢٢ - ٢٣ .

بتغيير القالب، كما في تغييرات الضمير واسم الإشارة والاسم الموصول"[١٣٢].

ج) الفونولوجية: التي لا تؤثر على القسم الذي ترد عليه الكلمة، ولا على حالة الكلمة التصريفية، وتشمل تغييرات الإعلال والإبدال والقلب والإدغام والحذف. وهي تغييرات صوتية بحتة؛ إذ تقوم بتغيير الأصوات والحروف لا بزيادة العلامة أو بتغيير القالب أو بتغيير البنية بغيرها.

والمتتبع كذلك للدرس الصرفي العربي يرى اهتمام الصرفيين العرب بالقانون الصرفي، ويبين محمد عبد الدايم[١٣٣] أن سبب إخراج الصرفيين العرب التغيرات في الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة التي تعد من المبنيات، وإدراجها في النحو تحت مقدمة التعريف والتنكير، ناتج عن غياب القانون الصرفي الضابط لهذه التغيرات. مع أني أرى أنّ القانون الصرفي الذي وضعوه لم يغب عنهم؛ ذلك أن التغير الذي ينسجم مع القانون الموضوع عندهم يشمل:

١- الوزن.

٢- التغير الداخلي في البنية، أو إمكانية التغير.

٣- القالب وتحولاته.

وهذا لا يتحقق في الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة؛ لأن البنية الداخلية لها ثابتة لا تتغير ولا فيها إمكانية التغير خلاف ما ذكر عبد الدايم. فعلى سبيل المثال: الضمير(أنت) واسم الإشارة(هذه) والاسم الموصول(الذي) كلها تخلو من الوزن، ولا يحدث فيها تغير داخلي، وغير قابلة له. نعم، يلحقها ما يدل على الجنس والعدد والشخص والحالة الإعرابية، إلا أن هذا لم يغب عن الصرفيين العرب، فهم على معرفة

---

(١٣٢) المرجع السابق، ص ٢٢-٢٣.

(١٣٣) المرجع السابق، ص ١٤-١٥.

أن هذه التغيرات تؤدي معاني صرفية خالصة، إلا أنها لا تخضع للقانون الصرفي الذي وضعوه ضابطا لهم. ويذكر عبد الدايم أن هذه المبنيات تدخل الصرف من جهة أن المعاني التي تؤديها هذه التغييرات معان صرفية خالصة، ولا يقدح فيها أنها لا قانون لها يضبطها؛ إذ يكفي هذه المبنيات أن تدرج في جداول تصريفية تبين التغيرات التي تقوم، وتخصص لكل فرد منها المعاني الصرفية التي تثبت له. ووفق تصور عبد الدايم هذا فإنه لا داعي لتحديد الصرفيين متعلقات علم الصرف بأنه يدرس الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة، فكل قسم من أقسام الكلم ـ من هذه الزاوية ـ يؤدي معاني، ويمكن أن توصف هذه المعاني التي تؤديها هذه التغيرات بأنها تصريفية خالصة، مع أن الأمر خلاف ذلك، فقد حددوا موضوعات الصرف وفق ضوابط تبين ملامح هذا العلم وتميزه عن غيره..ولا ننسى أن هناك تغييرات تصريفية فونولوجية تطرأ على حالة الكلمة التصريفية، وتؤثر على القسم الذي ترد عليه، نحو: وجود إعلال ولاحقة الجمع، كـ(مُعْطون)و(قاضون)و(فتيان)و(بَدَهيّ) بالنسب إلى فعيلة ...

ثالثا:مدلول مصطلحي التصريف والصرف ومباحثهما الدراسات ا دیثة

اقترن مصطلح الصرف والتصريف عند علماء اللغة المحدثين كذلك بالدال اللغوي للمصطلح وهو التغيير الذي جاء على ضربين[١٣٤]: تغيير صرفي محض، وتغيير شامل، ومن الضرب الأول: التغيير في صوت العلة من(foot) إلى(feet) ومن(man) إلى(men) أما التغيير الشامل فهو تغيير في شكل الأصل يتناول الصيغة كلها، ولا يقتصر على بعض الفونيمات، كما في(went) ماضي(go)[١٣٥]. فالمستوى الصرفي من مستويات علم اللغة، يقول ماريوباي"مستوى الصرف(morphology) أو مستوى دراسة الصيغ

---

(١٣٤) حسن هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم، ص٢٣

(١٣٥) ماريوباي، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، ط(طرابلس، ١٩٧٣م،) ص١٠٦.

اللغوية وبخاصة تلك التغييرات التي تعتري صيغ الكلمات، فتحدث معنى جديدا، مثل اللواحق التصريفية(infictional endings) على سبيل المثال(s) التي تضاف إلى(cat) فتصيرها جمعا. والسوابق(prefixes) مثل(er) قبل(tell)لتعطيها معنى يخبر مرة ثانية. والتغييرات الداخلية(internal changes) مثل تغيير حرف العلة في (sing) إلى(sang) لإفادة الماضي"[١٣٦]. فربط ماريوباي مصطلح الصرف بدراسة الصيغ وتغيراتها[١٣٧]. وهذا عموما ما نحا إليه علم اللغة الحديث فيما يتعلق بمصطلح الصرف والتصريف نحو دراسة الصيغة والعلامة الصرفية التي تدل على المورفيمات، والوحدات الصرفية والصور الصرفية[١٣٨]. فأصبحت كل دراسة تتصل بالكلمة أو أحد أجزائها، وتؤدي إلى خدمة العبارة والجملة

---

(١٣٦) ويطلق الغربيون عموما على التصريف لفظ (morpholgogy) ويرون أنه يختص بدراسة الصيغ، ويسمون النحو(syntax) ويعرفونه بأنه تنظيم الكلمات في شكل مجموعات أو جمل، ويجمعها عندهم مصطلح(علم القواعد ـ grammar) أو التركيب(structure)، أو التركيب القواعدي(grammatical structure) ماريوباي، أسس علم اللغة، ص٤٣ ـ ٤٤.

(١٣٧) ماريوباي، أسس علم اللغة، ص٥٣.

(١٣٨) ويفرق علم اللغة الحديث بين الوحدات الصرفية والصور الصرفية، فالصور الصرفية لها وجود مباشر منطوق مسموع، وأما الوحدة الصرفية الجامعة للصور الصرفية فهي موجودة غير أنه وجود غير مباشر، وذلك نحو ضرب واضطرب، فالفرق بين الصيغتين من ناحية البنية الصرفية هو الفرق بين قرب واقترب،لكن التغيير ليس واحدا من الناحية الصوتية على الرغم من اتحاد الوظيفة في بنية اللغة، ومثل ذلك أمر التاء والدال في قرب واقترب من جانب، وزهر وازدهر من الجانب الآخر، فكل من الطاء والتاء والدال تأتي في جوار صوتي بعينه، وتدخل إحداها في هذه البنية، ويقودنا هذا إلى القول بوجود ثلاث صور صرفية لوحدة صرفية واحدة، ينظر: محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، القاهرة، ١٩٧٨م، ص٥٨، و حسن هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم، ص٢٢ ـ٢٣.

هي في محور مصطلح الصرف[١٣٩]. ونجد ذلك في مفهوم هذا المصطلح عند حسان الذي بين أن الصرف Morphology هو" ذلك العلم الذي يتناول الناحية التشكيلية التركيبية للصيغ والموازين الصرفية[١٤٠]. وعندها نجد أن المصطلح قد اتخذ بعدا إضافيا تمثل في البحث"في الوحدات الصرفية Morphemes وأهم أمثلتها الكلمات وأجزاؤها ذات المعاني

---

(١٣٩) كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ط(دار المعارف، مصر، ١٩٧٣م)، ص٢٢١. أما عن رؤية بشر بضرورة إبعاد بعض الظواهر اللغوية التي عدها علماء اللغة من مباحث التصريف وإلحاقها بعلم الأصوات، مثل الأوزان وصيغ جمع التكسير، وبعض صور الإبدال كالذي يحدث لتاء الافتعال إذا جاءت بعد حرف من حروف الإطباق(ص، ض، ط، ظ) فهذه الظواهر ليس كما قرر فهي تفيد دراسة الجملة، فهناك أوزان تفيد لزوم الفعل أو تعديه أو دلالته على معنى من المعاني كالتعجب وغيره مما يساعد على فهم شكل الجملة. وجمع التكسير يفيد دراسة الجملة أيضا، فهناك أوزان خاصة تمنع من الصرف، فضلا عن أن الجمع نفسه بعامة، يقتضي علاقة خاصة بالفعل وهذا كله له أثره الواضح في الجملة.أما تاء الافتعال فإنها ككل زيادة تزاد على الفعل المجرد وحدة صرفية تؤدي إلى معان نحوية، كالتعدية٠٠٠ وعليه فالعرب محقون في جعلها من موضوعات علم التصريف. وأما عن رأيه المتضمن إلحاق موضوعات بعلم التصريف هي الآن من مباحث فرع آخر من فروع الدراسة اللغوية فإننا ـ حسب رأي الفاخري ـ نظن أنه بحاجة إلى إعادة نظر، فتقسيم الكلمة والنظر إليها من حيث النوع والعدد، يحتاج إليها الباحثون في العلمين، فالكلمة هي موضوع علم التصريف كما أنها هي الركن الأساسي في الجملة التي هي موضوع علم النحو، ودراستها ينبغي أن تكون من خلالهما. ينظر: الفاخري، علم التصريف العربي، ص٣٢. وهذا الرأي يلتقي مع مما قرره فندريس من أن "تصنيف الفصائل عمل من أعمال الصرف العام" وأن التسمية التي تطلق عليه هي الفصائل النحوية أو القواعدية Grammatical categories. فندريس، اللغة، ترجمة الدواخلي والقصاص، ص١٢٦. و الفاخري، علم التصريف العربي، ص٣٢.

(١٤٠) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص١٧٠.

الـصرفية كالـسوابق واللواحـق"[١٤١] سـواء أكانـت هـذه اللواحـق صـدورا أو أحـشاء أو أعجـازاً[١٤٢]، فهـو إذن "يـدرس الـصيغ والمفـردات مـن حيـث ترتيـب أصـواتها وأصـالتها وزيادتهـا واشـتقاقات الـصيغ"[١٤٣] وعلـى هـذا فهـو "أحـد مـستويات البحـث الحـديث في اللغة"[١٤٤]. ويعتمد بهذا المفهوم إلى حد كبير على نتائج البحث الـصوتي، ويبني قواعـده علـى أساسـه لأن عوامـل الـصيغة يمكـن أن يكـون إمـا صـوتا خاصـا وإمـا نظمـا محـددا للكلمـات. وهاتـان الوسـيلتان مختلفتـان مـن حيـث الـشكل، فنسمي الأول علـم الـصيغة والنوع الثاني علم النظم ـ التركيب Syntax إلا أن هناك بالطبع اختلافا بينهما، فـالتغيرات الصرفية تصيب الكلمات فتبدلها من حـال إلى حـال، فأخـذهم (فـاهم) مـن (فهـم) تغـيير صرفي أصاب كل الكلمة لا عنصرا من عناصرها بخلاف التـغيرات الـصوتية فإنهـا تـصيب بعض أصوات حروف الكلمة دون تغيير إجمـالي في أغلـب الأحيـان"وقـصارى القـول أن النظام الـصرفي لـدى كـل مـتكلم يجعـل في نفسه مـن أسـباب الـتغير بقـدر مـا يجعلـه النظـام الـصوتي"[١٤٥]. ومـن هنـا نـرى عبـد الـصبور شـاهين قـد فـرق بـين مـصطلحي الـصرف والتــصريف، فــالمعنى العلمــي[١٤٦] هــو مــدلول(الــصرف)، والمعنــى العملــي هــو

(١٤١) كمال بشر، دراسات في علم اللغة ، ص١١

(١٤٢) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص١٧٥.

(١٤٣) علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية والتركيبية، ص٢٢٠.

(١٤٤) كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص١١.

(١٤٥) فندريس، اللغة، ترجمة الدواخلي والقصاص، ص٢٠٣.

(١٤٦) والتعريـف العلمـي هـو أن الـصرف علـم بأصـول يعـرف بهـا أحـوال أبنيـة الكلمـة الـتي ليـست بإعراب. وسار الحملاوي في هذا الاتجاه من حيث التفريق بـين الناحيـة العمليـة والناحيـة العلميـة للتصريف، يقول الصرف ويقال له التصريف هـو لغـة التغـيير ومنـه تـصريف الريـاح أي تغييرهـا واصطلاحا بالمعنى العملي تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا =

مدلول(التصريف) ، وبهذا يتخصص كل من المصطلحين لدلالة واحدة، ويضيف أنه بذلك يقترب معنى(الصرف) من معنى (المورفولوجيا) في الدراسات اللغوية الحديثة[١٤٧].

ونلحظ اقتران مصطلح الصرف أيضا بمصطلح التحويل من صيغة إلى صيغة، وإن كان هناك إشارات عند القدماء إلى التحويل في الصيغ الصرفية إلا أن الاهتمام بهذا المصطلح قد زاد في الدراسات الحديثة مع ظهور المنهج التحويلي عند تشومسكي[١٤٨].

ونلحظ أحيانا في علم اللغة الحديث[١٤٩] جمعا بين مصطلحي(النحو) و(الصرف) تحت اسم واحد هو(التركيب القواعدي) مما يدل على التداخل بين المصطلحين وعدم وضوح الحدود بينهما. فضلا عن أن هناك تبادلا مطردا بين الصرف والنحو، إذ تستغني

= بها كاسمي الفاعل والمفعول واسم التفضيل والتثنية والجمع إلى غير ذلك وبالمعنى العلمي علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب" ينظر: أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص٣. وواضح أنه يفرق بين الناحية العلمية والناحية العملية للتصريف، ولكنه لم يحدد لكل ناحية مصطلحا كما فعل عبد الصبور شاهين.

(١٤٧) عبد الصبور شاهين،المنهج الصوتي للبنية العربية، ط(مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م)ص٢٣

(١٤٨) استخدم القدماء عبارات تشير إلى مصطلح التحويل في الصيغ الصرفية، نحو: صيغ المبالغة مثلا فرع عن اسم الفاعل، لأنها محولة عنها. ونحو: ينوب (فعيل) عن (مفعول)، مثل، (قتيل) بمعنى (مقتول) ٠٠٠ والتحويل في مسألة الأصل والفرع فـ(قال) محولة عن(قول). ينظر: ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية، محمود سليمان ياقوت،ط(دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥م)ص٧. وينظر: عبده الراجحي،النحو العربي والدرس الحديث، ط(دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م)ص٢٤.

(١٤٩) ماريوباي، أسس علم اللغة، ٤٥ ، ٥٣ ، ٥٤ . وينظر: حسن هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم ، ص٣٣.

بعض اللغات بأحد المصطلحين عن الآخر[١٥٠]. أما مسألة التعامل مع الأصل فليست موجودة في اللغات السامية، وليس" للنحو والقواعد صلة بالأصول ولكن له صلة بالكلمات الكاملة"[١٥١] . أما موضوع التصريف في اللغات السامية فيشمل: الاسم والضمير والعدد والأدوات والفعل، وهذا كما ذكره موسكاتي في كتابه "المدخل في النحو المقارن للغات السامية"[١٥٢] . وإنما تدخل هذه الأقسام في علم الصرف في اللغات السامية ـ كما يذكر هنداوي[١٥٣] ـ لأنها في مجال بنية الكلمة.

والخلاف كما يذكر هنداوي في تقسيم التصريف ينحصر في مسألتين، هما: الخلاف في الأقسام والخلاف في الأسماء مع أن المسميات التي وسموها بها واحدة[١٥٤] .

ونجد كذلك في علم اللغة مصطلح النظام الصرفي الذي يطلقونه على التصريف، ويرون أنه مكون من ثلاثة أقسام:

١- مجموعة من المعاني الصرفية التي يرجع إليها التقسيم كالاسمية والفعلية والحرفية، ويرجع بعضها الآخر إلى التصريف كالإفراد وفروعه والتكلم وفروعه وكالتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير، ويرجع بعضها إلى مقولات الصياغة الصرفية

---

(١٥٠) كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية، ترجمة، رمضان عبد التواب، ط(الرياض، ١٩٧٧)، ص٨٣.

(١٥١) المرجع السابق، ص٨٣.

(١٥٢) An introduction to the comparative grammar of the Semitic languages,. Moscati,2nd edition.1969.wisbaden p. 75, 102 115,120, 122,

(١٥٣) حسن هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم ، ص٤٠.

(١٥٤) المرجع السابق، ص٤٤ـ ٤٥.

كالطلب والصيرورة٠٠٠ أو إلى العلاقات النحوية كالتعدية والتأكيد[١٥٥] ٠٠٠

٢- طائفة من المباني تتمثل في الصيغ وفي اللواصق والزوائد والأدوات، فتدل هذه المباني على تلك المعاني.

٣- طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية وأخرى من المقابلات أو القيم الخلافية بين المعنى والمعنى والمبنى والمبنى كالعلاقة الإيجابية بين(ضرْب) و(شهْم)من حيث تشابها في الصيغة، فهي(فعْل)فيهما، وكالمقابلة التي تتمثل في القيمة الخلافية بين أحدهما والآخر من جهة المعنى، فأولهما(مصدر) وثانيهما (صفة مشبهة). فالمقابلة بين المبنى والمبنى، نحو: المذكر والمؤنث. والمقابلة بين المعنى والمعنى، نحو: التذكير والتأنيث. وهذه المقابلات هي عصب النظام الصرفي عندهم[١٥٦].

رابعاً: مصطلحا التصريف والصرف وا فاهيم ا اورة

١- التصريف والنحو

كان التصريف عند سيبويه ومن تبعه من النحاة جزءاً من النحو بمفهومه الشامل، يقول ابن السراج: "النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب. وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب علم أن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وأن فَعَلَ مما عينه ياء أو واو تقلب عينه من قولهم: قام، وباع"[١٥٧] فقد أدرج مسألة من مسائل الإعلال في تعريفه النحو وهذا يدل على أن التصريف جزء من

---

(١٥٥) المرجع السابق، ص٤٥.

(١٥٦) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٣٥-٣٦.

(١٥٧) ابن السراج، الأصول في النحو، ١/٣٧.

النحو[١٥٨]. ويدل على إدخال التصريف في تعريف النحو قول الفارسي: "النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"[١٥٩] فمن المقاييس المستنبطة أنه "إذا تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا" وهو مستنبط من كلام العرب، وهو من أقيسة التصريف الكبرى. والنحو عند الفارسي يقسم قسمين[١٦٠]:

القسم الأول: التغيير الذي يلحق أواخر الكلم وهو على ضربين:

١- تغيير بالحركات والسكون أو الحروف يحدث باختلاف العوامل، وهو الذي يسمى الإعراب، ويكون في الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة.

٢- تغيير يلحق أواخر الكلم من غير أن يختلف العامل، وذلك كالتحريك لالتقاء الساكنين، وإسكان المتحرك في الوقف، ونحوهما.

وموضوع التقاء الساكنين والوقف من موضوعات التصريف؛ لأنه لم يحدث بسبب اختلاف العوامل.

والقسم الثاني: التغيير الذي يلحق أنفس الكلم وذواتها، كالتثنية والنسب والمقصور والممدود والعدد والتأنيث والتذكير والجمع والتصغير والمصادر، وما اشتق منها من أسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها والتصريف والإدغام، ونحوها. فنجد أنه جمع مسائل النحو مع مسائل الصرف ولم يفصل بينها. وهذا ابن جني يعرف النحو مدخلا التصريف في التعريف، ويبن بأنه "انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من الإعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب ليلحق من ليس من أهل

---

(١٥٨) حسن هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم، ص٢٩.

(١٥٩) أبو علي الفارسي، التكملة، تحقيق، كاظم المرجان، ط(مديرية دار الكتاب، جامعة الموصل، ١٩٨١م) ص١.

(١٦٠) أبو علي الفارسي، التكملة، ص١ ـ ٤ .

العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها، وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحوا كقولك قصدت قصدا، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم"(١٦١) وهذا يعني أن علم النحو وعلم التصريف عنده علم واحد، ويعني انتحاء سمت كلام العرب، فهم طريقتهم في التصرف في اللغة، ثم السير على تلك الطريقة سواء أكان ذلك فيما يتعلق بنطق الحروف أو بتكوين الجمل(١٦٢)، ويلتقي في هذا التوجه مع الدرس اللغوي الحديث عندما جعل من النحو علما يدرس"أحكام ترتيب الكلمات والعبارات والجُميلات داخل الجملة والعلاقات النحوية بينها وهو جزء من علم القواعد"Grammar الذي يشمل علم النحو وعلم التصريف"Morphology"(١٦٣). وبين ابن جني كذلك العلاقة بين النحو التصريف في قوله"فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة. والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة؛ ألا ترى أنك إذا قلت: "قام بكر، ورأيت بكرا، ومررت ببكر" لم تعرض لباقي الكلمة، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصا صعبا بُدِئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به، بعد، ليكون الارتياض في النحو موطئا للدخول فيه"(١٦٤) ويظهر من هذا القول العلاقة التي تربط بين العلمين، وما كان الفصل بينهما إلا لأسباب منهجية، وينبغي دراسة

---

(١٦١) ابن جني، الخصائص، ١/ ٣٤.

(١٦٢) الفاخري، علم التصريف العربي، ص٣٣.

(١٦٣) محمد الخولي، معجم علم اللغة النظري، ص٢٧٩.

(١٦٤) ابن جني، المنصف، ١/ ٤ ـ ٥.

التصريف قبل النحو لأن الكلمة أساس الجملة[١٦٥]. كما نجده يقيم مجموعة من الروابط بين العلوم، فيبين أن "التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانه، والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق"[١٦٦]. ولذا التصريف في اعتقادي أول في اللغة وأول في النحو وأول في الاشتقاق. فعند دراستنا لغة ما فعلينا بداية معرفة نظامها التصريفي الذي يعتمد عليه نظامها النحوي، ومعرفة التصريف عندئذ طريق لمعرفة الاشتقاق. وإذا تأملنا الخصائص نجده يتناول قضايا تصريفية تحت عناوين نحوية بمفهومها المعاصر، نحو قوله: "ومن الأعلام المعلقة على المعاني ما استعمله النحويون في عباراتهم من المُثُل المقابَل بها الممثَّلات، نحو قولهم: (أفْعل) إذا أردت به الوصف وله(فعلاء) لم تصرفه، فلا تصرف أنت(أفعل) هذه، من حيث صارت علما لهذا المثال، نحو أحمر، وأصفر، وأسود، وأبيض، ... وتقول(فاعلة) لا تنصرف معرفة وتنصرف نكرة. فلا تصرف(فاعلة) لأنها علم لهذا الوزن فجرت مجرى فاطمة وعاتكة..."[١٦٧]. فههنا جمع الوحدات الصرفية كما اتضح من بنية الكلمة المتمثلة في الأوزان، والفصائل النحوية كما اتضح من حديثه عن التعريف والتنكير والتذكير والتأنيث ثم أثر ذلك في الكلام على ما ظهر من صرف الكلمة أو منعها مما يكون له تأثير في علاقة الكلمة بغيرها من كلمات الجملة[١٦٨].

وهذا الخضري يقول عند تعريفه النحو" يطلق النحو في الاصطلاح ـ على ما يعم الصرف تارة وعلى ما يقابله أخرى" ثم يعمم التعريفين فيقول: " يعرف على الأول ـ على

---

(١٦٥) الفاخري، علم التصريف العربي، ص٣٤.

(١٦٦) ابن جني، المنصف، ١/ ٤.

(١٦٧) ابن جني، الخصائص، ٢/ ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(١٦٨) الفاخري، علم التصريف العربي، ص٣٤.

ما يعم الصرف ـ بأنه علم بأصول مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال إفرادها كالإعلال والإدغام والحذف والإبدال وحال تركيبها كالإعراب والبناء وما يتبعها من بيان شروط"(١٦٩). فنلحظ كيف تداخل المصطلحان واندمجا إلى أن أصبحا كأنهما مصطلح واحد. فنرى الخلط بينهما واضح وإدماجهما بين(١٧٠). وهذا ما وجدناه عند الناظم نفسه الذي ذكر مباحث التصريف ضمن علم الإعراب ـ كما يسمون النحو قديما ـ وقد فطن الخضري إلى ذلك فقال: "هو في الحقيقة من التصريف"(١٧١) ولكنه لم يطبقه. ويُلصق الصرف بالنحو تارة ويُجعل مستقلا عنه أخرى، نحو"وأما الصرف فخرج معه ما يعرف به أحوال غير الأواخر من أبنية الكلم وبقي ما يعرف به ذلك كالقلب والإدغام والتخفيف إذا كانت في الآخر"(١٧٢). والنحو كان يشمل الصرف أيضا "لأن علوم العربية لم تنفصل في أول عهدها ولم تحدد مباحثها"(١٧٣).

ومن هنا نخلص إلى أن التصريف جزء من أجزاء النحو العربي، وأنه يتناول عند الصرفيين(١٧٤):

١- البحث في أحوال الكلم العربية: الأسماء والصفات والأفعال الصحيحة والمعتلة، وما قيس على أبنية كلام العرب.

٢- ما يبنى من الكلم التي لم تنطق به العرب على مثال ما نطقت، نحو البناء

---

(١٦٩) الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١/١٠.

(١٧٠) محمد خليفة الدناع، دور الصرف في منهجي النحو والمعجم، ط(منشورات جامعة قاريونس، ١٩٩١م)، ص٢٧.

(١٧١) الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٢/١٣٨.

(١٧٢) الشيخ ياسين، حاشية الشيخ ياسين على شرح الفاكهي على قطر الندى، ١/٧.

(١٧٣) خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص٤٣٣.

(١٧٤) حسن هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم، ص١٥- ١٦.

من(ضَرَبَ)على وزن (جعفر) فنقول(ضَرْبَبٌ)، فتغيير حركات أحرف (ضَرَبَ)، ونظم أحرفها على حركات (جعفر) هو التصريف.

٣- تحويل الكلمة على خلاف ما كانت عليه في الصيغة، وهذا يندرج تحته القياس اللغوي، والاشتقاق، وأبواب التصريف المعروفة من إعلال وإبدال وزيادة وحذف وإدغام ونحوها.

٤- التغيير الذي حدث في أصول الكلم.

٥-)صوغ الأمثلة المختلفة من ماض ومضارع واسم فاعل واسم مفعول ونحوها من الجذر . ولا بد أن نؤكد أن سيبويه لم يعرف التصريف كما يذكر غير واحد من العلماء[(١٧٥)] وإنما وصف هذا الباب[(١٧٦)].

ويرى الدناع[(١٧٧)] أن القاعدة التي أتى بها سيبويه، وأقرها المحدثون قد حصرت مباحث الصرف لاعتماده على القياس والاستعمال اللغوي ومن هنا ضاقت مباحث الصرف العربي كأحد فروع اللغة وأصبح غير ملتفت إليها. وذكر[(١٧٨)] أن الموضوعات التي تناولها العلماء القدماء في الصرف العربي درست بطريق تقليدية لا تفي بالغرض، فالتصغير مثلا درست أوزانه الثلاثة وأغراضه، ولم يلتفتوا إلى دور ذلك كله في النحو ولم يوضحوا الفرق في الإعراب بين قولنا: رُجَيْل ورجل صغير، وكيف أن التصغير أغنى عن إيراد الصفة لأنه يقوم مقامها[(١٧٩)]. ولا أرى ذلك لأنهم عندما عرضوا مثلاً

---

(١٧٥) المرجع السابق، ص١٥- ١٦.

(١٧٦) سيبويه،الكتاب، ٣١٥/٢.

(١٧٧) الدناع ، دور الصرف في منهجي النحو والمعجم ، ص٢٧.

(١٧٨) المرجع السابق، ص٣٢.

(١٧٩) المرجع السابق، ص ٢٨ .

للابتداء بنكرة قالوا: يجوز الابتداء بها إذا صغرت وعاملوها معاملة النكرة الموصوفة فقالوا: "رُجَيْلٌ عندنا؛ لأن التصغير فيه فائدة معنى الوصف، تقديره"رجُلٌ حقير عندنا""[١٨٠].

٢) التصريف والإعراب

ارتبط مصطلح التصريف عند بعض العلماء بالإعراب، فنجد مثلا مصطلح الإعراب عند الرماني هو المقابل للتصريف[١٨١]، وليس النحو الذي جعله الزبيدي مقابلا للتصريف، وأدخل ابن جني في تعريفه النحو أنه" انتحاء سمت كلام العرب"[١٨٢] التصريف، ولم يعد مقابلا له؛ لأن انتحاء سمت كلام العرب يعم الأبنية والتراكيب[١٨٣]. وقابل ابن جني كذلك بين الإعراب والتصريف من حيث الغرض، يقول:"والغرض في صناعة الإعراب والتصريف إنما هو أن يقاس ما لم يجئ على ما جاء"[١٨٤]. ويرى هنداوي "أن المقابل الحقيقي للتصريف هو الإعراب وليس النحو"[١٨٥] ولا أرى ذلك. وخير مثال يظهر لنا علاقة مصطلح التصريف بالإعراب كتاب سر صناعة الإعراب، فقد فُهِم من عنوانه أنه يتحدث عن الإعراب حتى عاب عليه بعض العلماء هذه التسمية، يقول محمد طلس:"ولكن هذه التسمية لا تنطبق تماما على ما جاء فيه من بحوث، فإنه لم يتعرض للإعراب إلا عرضا؛ لأن الكتاب خاص ببحث حروف المعجم من الناحية الصوتية، والتراكيب اللغوية... ولعل ابن جني كان يرى أن الإعراب اسم يشمل الإعراب

---

(١٨٠) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١/ ٢٢١.

(١٨١) حسن هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم، ص٣١.

(١٨٢) ابن جني، الخصائص، ١/ ٣٤.

(١٨٣) حسن هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم، ص٣٢.

(١٨٤) ابن جني، المنصف، ٢/ ٢٤٢.

(١٨٥) حسن هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم، ص٣١.

وغيره، وبذلك جوز لنفسه إطلاق هذه التسمية على كتابه الواسع"[١٨٦]، وبهذا يظهر أن طلس فهم أن "سر صناعة الإعراب" يعني الإعراب نفسه، ولكنْ هناك فرق بين المصطلحين، فهو يدخل في مصطلح النحو مصطلح التصريف، ولكنه إذا ذكر الإعراب فهو مصطلح يقابل التصريف[١٨٧]. ولفظ الصناعة يعني به صناعة الكلم، وما يجري فيها من إعلال وإبدال، وما لحروفها من أصالة وزيادة، وغيرها من مباحث علم التصريف.

٣) الصرف والاشتقاق

ورد مصطلح الصرف مقترنا بالاشتقاق، فقد جاء في التسهيل" الصرف أعم من الاشتقاق لأن بناء مثل قردد من الضرب يسمى تصريفا ولا يسمى اشتقاقا لأنه خاص بما بنته العرب"[١٨٨]، وهنا نجد ذكرا للمصطلحات الثلاثة: الصرف والتصريف والاشتقاق. ففي البداية ذكر مصطلح الصرف، ويؤكد أن بناء كلمة من كلمة هو التصريف، فـ"التصريف في اللغة هو التغيير، والاشتقاق هو تغيير الصيغة إلى صيغ أخرى تخالفها في الوزن، فليس هناك ما يمنع أبدا إدراج الاشتقاق في التصريف"[١٨٩]. وكذلك مصطلح الصرف في المعاجم يرد أيضا بمعنى التغيير[١٩٠]؛ وذلك لأنهم تناولوا الكلمة بعيدة عن معناها الوظيفي فتناوله على أساس معناه المعجمي فقط وفرق بعيد بين المعنيين ذلك لأن

(١٨٦) مجلة المجمع العلمي، دمشق، المجلد الثاني والثلاثون، الجزء الرابع، ص٦٦٧. نقلا عن : حسن هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم، ص٧٠.

(١٨٧) حسن هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم، ص٧٢.

(١٨٨) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق، محمد أحمد جاد المولى ،علي البجاوي، محمد أبو الفضل، ط(دار إحياء الكتب العربي، عيسى البابي الحلبي، د.ت) ١/ ٣٥١.

(١٨٩) حسن هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم، ص٢٠.

(١٩٠) الدناع ، دور الصرف في منهجي النحو والمعجم ، ص٣٠-٣١.

المعنى المعجمي قاصر عن المعنى الدلالي فلا نتوقع منهم أن يذكروا لنا دور الصرف في إضفاء الدلالات على الكلمة ولا أن يوضحوا أهميته على مستوى العبارة فنراهم محصورين في دائرة معنى الصاد والراء والفاء معجميا. وبناء على هذا المعنى المعجمي جاء المعنى الاصطلاحي الذي اتفق عليه النحاة وإن كان ينطبق على حالات خاصة من المفردات اللغوية ومن هنا كانت بعض الكتب تمزج بين التعريفين اللغوي والاصطلاحي في تعريف واحد، وبعضهم وفق في الفصل بينهما كالصبان في شرحه على الأشموني إذ يقول: إن الصرف يشمل تعريفه اصطلاحا ثلاثة أمور:

أولاً: تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لأداء المعنى الذي يقتضيه المقام كالتصغير واسم الفاعل والتكسير.

ثانياً: تغيير الكلمة لا لمعنى طارئ ولكن لغرض آخر كالزيادة والحذف والقلب والنقل والإدغام والإمالة.

ثالثاً: العلم بأحكام بنية الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة ويقصد ببنية الكلمة الصيغة التي توجد الكلمة عليها في حالة كونها مفردة فإذا ركبت مع جارتها أصبح البحث فيها خاصا بالنحو. السياق هو وسيلة نحوية غير صرفية ولكنه" يدخل في تحديد المعنى الصرفي المراد عند الحاجة"(١٩١) يُلحظ التداخل والامتزاج بين النحو الصرف، فالنحو في خدمة الصرف، كما أن الصرف ببحثه في ذات المفردات وطبيعة الكلمات سواء أكانت أسماء أو أفعالا أو أدوات أو ضمائر يكون دائما في خدمة اللغة على مستوى العبارة(١٩٢). ما تقدم تعريفات للصرف تتناول معناه العلمي بمفهومه التقليدي ولكن بمعناه العملي بذلك المفهوم أيضا فيعني تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة

---

(١٩١) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ١٧٩.

(١٩٢) الدناع ، دور الصرف في منهجي النحو والمعجم ، ص ٣١.

مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها كتحويل مادة الفهم إلى يفهم إفهاما فهو فاهم. والصرف بمعناه التقليدي يشترك مع الاشتقاق في أحد أنواعه وهو الاشتقاق الكبير، ويرى الدناع[١٩٣] أن الاشتقاق الكبير أبدال كالإبدال الصرفي إلا أنه إبدال لغوي يكون في جميع حروف الهجاء ما عدا الألف كما أن الإبدال الصرفي لأجل الإدغام يكون في جميع حروف الهجاء ما عدا الألف. وإذا كان الصرف يبحث في حروف الكلمات من حيث الزيادة والحذف والقلب والإبدال وتغيير الحركات والسكون والإدغام فإن بالاشتقاق تعرف أصول الكلمات وفروعها والعلاقات بينها وطرق صوغ بعضها من بعض، فتبين ما بين الصرف والاشتقاق من نسب قريب وأصل متصل كما يرى ابن جني، ولكن ينبغي أن يؤخذ كـ"خطوة أساسية في تصنيف الصيغ إلى أوزان ذات قيم صرفية خاصة وهي قيم ذات أهمية كبيرة في الجمل والتراكيب التي هي مجال البحث في النحو"[١٩٤].

فالاشتقاق هو عملية استنباط وتوليد صيغة من صيغة أو لفظ من لفظ[١٩٥]، بحيث تكون الصيغتان واللفظان متفقين في المعنى العام وفي الحروف الأصلية، أو بمعنى آخر هو أن تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب فتجعله دالا على ما يناسبه، فمجال الاشتقاق إذن البحث في مادة الكلمة من وجوهها المختلفة. فهو إذن تغيير في بنية الكلمة لغرض لفظي أو معنوي"وهذا التعريف ينطبق على الصرف أيضا، وهذا ما اتضح من أن الاشتقاق من صميم الصرف يقول صاحب التصريح إن الصرف تغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي"[١٩٦]، والتغيير اللفظي كتحويل(قول) من الأجوف و(غزو) من

(١٩٣) المرجع السابق، ص ٣١.

(١٩٤) كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص٩٣.

(١٩٥) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص٤٦.

(١٩٦) الدناع ، دور الصرف في منهجي النحو والمعجم ، ص ٣٩.

الناقص إلى (قال) و(غزا) مع أن هذا يمكن أن يفسر على أساس صوتي. والاشتقاق عند العرب المحدثين يقوم "على مجرد العلاقة بين الكلمات واشتراكها في شيء معين"(١٩٧)، وهذا يخرجنا من الخلافات حول الأصل والفرع الذي كان موضع خلاف بين مدرستي البصرة والكوفة أن الاسم مشتق من الفعل أو أن الفعل مشتق من الاسم(١٩٨).

كانت مسائل الصرف في البداية متناثرة ضمن المسائل النحوية، وقد فرق علماؤنا القدماء بين اصطلاح النحويين واصطلاح اللغويين، يقول ابن عقيل: "وإنما قال المصنف "كلامنا" ليعلم أن التعريف إنما هو للكلام في اصطلاح النحويين؛ لا في اصطلاح اللغويين"(١٩٩) ومن هنا ـ كما يذكر الدناع ـ وضح الانفصال التام بينهما ولكن مع تطور وجهة نظر الباحثين التحمت هذه الدراسات واعتمدت على بعضها ويرى بشر أن الصرف "وسيلة وطريق من طرق دراسة التركيب والنص اللذين يقوم بالنظر فيهما علم النحو"(٢٠٠). ويبعد الصرف بمعناه التقليدي الأفعال الجامدة لأنها لا تقبل التصريف والاشتقاق، نحو إبعادهم فعلي التعجب "ما أفعله" و"أفعل به" مع أن أصلها أفعال ثلاثية متصرفة، لأنهم يرجعون نحو "ما أحسن" إلى "حسن" بالتشديد و"أحسن به" إلى "حسن" أي أن أصلهما فعلان متصرفان. وكذلك يبعد الحروف لأنها لا تتصرف ومجهولة الأصل. ويرى الدناع أن اعتماد العرب على الأصل جعلهم يجهدون أنفسهم في البحث عن الحرف الثالث حتى تستقيم الكلمة مع الميزان الصرفي. ونتيجة لتحكم هذا الميزان في مباحثهم فإنهم لم يولوا الحرف أية عناية فجعلوه في خدمة غيره من أسماء وأفعال وسلبوه

---

(١٩٧) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص١٨١.

(١٩٨) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة رقم٣٢.

(١٩٩) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١/١٤.

(٢٠٠) كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص٨٤.

المعنى بنفسه وأضافوه إلى غيره»[٢٠١].

ا ا ـ ـ ـ ـ ة

ومما سبق نخلص إلى أنه بُدئ باستخدام لفظة (التصريف) عنوانًا لهذا العلم، ولم يكن اختيارهم لها اعتباطا، بل لذلك دلالة على المعنى الاصطلاحي الذي أرادوه وهو معنى: تغيير الأبنية من وضع إلى وضع، ومن مثال إلى مثال، والتصريف يفيد معنى التغيير أكثر من إفادة الصرف لهذا المعنى، وكذا يوحي معنى التصريف بالعمل والتدريب وكثرة التمارين. وحين اتسعت دائرة هذا العلم، ودخل فيه بعض المسائل والقواعد التي يبدو فيها التغيير أقل ظهورًا، ظهر مصطلح الصرف على هذا العلم، ليشمل المسائل والقواعد تلك، ولعلّ ظهور هذا المصطلح يواكب استقلال هذا العلم عن النحو؛ ولهذا فإنّ بعضهم يَعُدّ التصريف هو المعنى العملي، والصرف هو المعنى العلمي؛ أي أن التصريف يرتبط بكثرة دوران الأبنية واشتقاقها والعمل فيها، والصرف يرتبط بالأصول الكلية التي ينبني عليها معرفة أحوال المفردات. وكذلك وجدنا تداخلا بين مصطلحي التصريف والاشتقاق، فقد اتفقا من جهة واختلفا من جهة أخرى، وتداخلا من جهة ثالثة واندمجا معا من جهة رابعة، ولا غرو في ذلك فمنطلق دلاتهما واحد. ويكمن التداخل بين المصطلحين بإطلاق مصطلح التصريف على الاشتقاق، والاشتقاق على التصريف من منطلق مفهوم التغيير والتحول. فالاشتقاق عندهم أن ترد عليك الكلمة وفيها بعض حروف الزيادة، فإذا صرفتها سقط ذلك الحرف في بعض تصاريفها، فيحكم على الحرف بالزيادة لسقوطه في بعض تصاريف الكلمة، وذلك نحو الهمزة في: أحمر، والألف في: ضارب، والواو في: كوثر، والياء في: سعيد؛ لأنك إذا اعتبرت أحمر وجدت الفعل الذي تصرف منه: احمرّ يحمرّ، فتجد الهمزة ساقطة في يحمرّ، وتجد أيضا

---

(٢٠١) الدناع، دور الصرف في منهجي النحو والمعجم، ص ٣٥-٣٦.

المصدر الذي هو مأخوذ منه: الحمرة، وليس فيها همزة[٢٠٢]. فمن هذا المنطلق يسمون الصيغ المختلفة من ماض ومضارع ونحوهما: تصاريف، والاشتقاق إنما هو الاستدلال على زيادة الحرف بسقوطه في بعض الصيغ المشتقة التي سموها تصاريف. أما اشتقاق هذه الصيغ من المصدر فقد سموها تصريفا[٢٠٣]، نحو ما فعل الرماني حين أطلق التصريف على الاشتقاق، وشمل ذلك عنده الفعل الماضي والمضارع والأمر، وكذلك شمل توجه الضمير المتكلم والمخاطب والغائب، فمثلا: "الضرب يتصرف في كل هذه الأوجه التي ذكرنا: فتقول: ضرَبَ بمعنى كان منه ضرْبٌ، وسيضرِبُ بمعنى سيكون منه ضرْب... وضارِب بمعنى فاعِل للضرْب، ومضروب: بمعنى مفعول به للضرْب..."[٢٠٤]، وربما يعود هذا إلا أن مسائل التصريف متفرقة في كتب النحو ولا سيما في كتاب سيبويه الذي جمع فيه كثيرا من قضاياه ومسائله ولكنه لم يصنفها ويبوبها، أو أنه لم يضعها الوضع الأخير. وقد بقي هذا لمن تلاه، فكتب المازني في التصريف، ولكنه لم يبتعد كثيرا عن مادة التصريف في الكتاب مع اختصارها وإضافة بعض المسائل القليلة، وبعض آراء من أخذ عنهم. وكان ابن جني أغزر مادة، وأحسن ترتيبا من المازني فقد أطال في موضوعات الصرف وناقش كثيرا من الآراء، ولكنه لم يضع مصطلح التصريف وضعه النهائي وإن رتب مادة المصطلح ترتيبا أدق من ترتيب المتقدمين. ولم يخرج الزمخشري عما كتبه سيبويه والمازني وابن جني وإن كانت الموضوعات التي ذكرها أكثر تفصيلا وأحسن ضبطا. وأخذت بحوث التصريف شكلها الأخير على يدي ابن الحاجب الذي هذب مسائله ورتب

---

(٢٠٢) حسن هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم، ص٤٨. و عبد الحميد السيد عبد الحميد، تصريف الأفعال، ط(المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة ١٩٨٩م) ٤٢.

(٢٠٣) حسن هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم، ص٤٨

(٢٠٤) المرجع السابق، ص٤٩

أبوابه وجمع ما تفرق من مسائله في الكتب الأخرى، وبحث ابن مالك في موضوعات التصريف بحثا شيقا ممتعا، فقد فصّل في أبوابه ومسائله، ولم يجئ من بعده من أتى بجديد أو ببحوث فيها طرافة ومتعة، وكل ما فعله المتأخرون هو تلخيص الكتب المتقدمة أو شرحها والتعليق عليها كما في شروح الشافية الكثيرة وشروح كتب ابن مالك ولا سيما الألفية والتسهيل(٢٠٥).

- استخدام بداية لفظة (التصريف) عنوانًا لهذا العلم، وارتبط بمصطلح الصرف إلا أن مصطلح التصريف يفيد معنى التغيير والتحويل أكثر من إفادة مصطلح الصرف لهذا المعنى، وكذا يوحي معنى التصريف بالعمل والتدريب وكثرة التمارين. وهناك إشارات عند القدماء إلى التحويل في الصيغ الصرفية إلا أن الاهتمام بهذا المصطلح قد زاد في الدراسات الحديثة مع ظهور المنهج التحويلي عند تشومسكي.

- ظهر مصطلح الصرف على هذا العلم، ليشمل المسائل والقواعد التي وضعها العلماء، ولعلّ ظهوره يواكب استقلال هذا العلم عن النحو؛ ولهذا فإنّ بعضهم يَعُدّ التصريف هو المعنى العملي، والصرف هو المعنى العلمي؛ أي أن التصريف يرتبط بكثرة دوران الأبنية واشتقاقها والعمل فيها، والصرف يرتبط بالأصول الكلية التي ينبني عليها معرفة أحوال المفردات.

- وجدنا تداخلا بين مصطلحي التصريف والاشتقاق، فقد اتفقا من جهة واختلفا من جهة أخرى، وتداخلا من جهة ثالثة واندمجا معا من جهة رابعة، ولا غرو في ذلك فمنطلق دلاتهما واحد. ويكمن التداخل بين المصطلحين بإطلاق مصطلح التصريف على الاشتقاق، والاشتقاق على التصريف.

---

(٢٠٥) خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص٣٩-٤٠.

ومن هنا نخلص أيضا إلى أن :

- مصطلح التصريف مرحلة أولى للاشتقاق فلا يتم الاشتقاق إلا بعد النظر في القاعدة التصريفية.

- مصطلح التصريف أعم من الاشتقاق الذي هو خاص بما فعلته العرب. فكلّ اشتقاق تصريف، وليس كل تصريف اشتقاق.

- التصريف طريق القياس، وينطبق على الواقع العملي والواقع النظري، فهو يتعامل مع الصيغ.

- يلتقي مصطلح التصريف مع الاشتقاق في دلالة كل منهما على التغيير والتحويل، فالتصريف تغيير وتحويل وكذلك الاشتقاق ، غير أن التصريف أعم منه.

- استُخدمَ مصطلحا التصريف والاشتقاق للاستدلال على الزيادة أو الأصالة، فإذا كان الاستدلال برد الفرع إلى أصله سُمِّي ذلك اشتقاقا ؛ لأنه عندئذ خاص بما فعلت العرب، أما إذا كان الاستدلال عليهما بالفرع سُمِّي ذلك تصريفا.

- اقترن مصطلح الصرف والتصريف في الدراسات الحديثة بمصطلح التغيير.

- نحا علم اللغة الحديث فيما يتعلق بمصطلح الصرف والتصريف نحو دراسة الصيغة والعلامة الصرفية التي تدل على المورفيمات، والوحدات الصرفية والصور الصرفية.

ثبت ا صادر وا راجع

ـ أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، ط١(مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٥م).

ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق، مصطفى النماس، ط١(مطبعة النسر الذهبي، القاهرة، ١٩٨٤م).

ـ أسس علم اللغة، ماريوباي، ترجمة أحمد مختار عمر، ط(طرابلس، ١٩٧٣م).

ـ الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السرّاج، تحقيق، عبد الحسين الفتلي، ط٣(مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م).

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد.

ـ أوضح المسالك، ابن هشام، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، ط(المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٣م).

ـ التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق، فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، ط١(جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٩٨٢م).

ـ الترتيب الصرفي في المؤلفات النحوية والصرفية إلى أواخر القرن العاشر الهجري، مهدي بن علي بن مهدي آل ملحان القرني، مجلة جامعة أم القرى، ج١٣، ع٢١، ديسمبر٢٠٠٠م.

ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق، محمد كامل بركات، ط١(دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م).

ـ تصريف الأفعال، عبد الحميد السيد عبد الحميد، ط(المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٩٨٩م).

ـ التصريف الملوكي، ابن جني، تحقيق، البدراوي زهران، ط١(مكتبة لبنان، لبنان، ٢٠٠١م).

ـ التكملة، أبو علي الفارسي، تحقيق، كاظم المرجان، ط(مديرية دار الكتاب، جامعة الموصل، ١٩٨١م).

ـ الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ط(دار الشام، بيروت، د.ت).

ـ جهود ابن جني في الصرف وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث، غنيم الينبعاوي، ط١(المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ١٩٩٥م).
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الخضري، د. ط، د. م، د. ت.
- حاشية الشيخ ياسين على شرح الفاكهي على قطر الندى، الشيخ ياسين د. ط، د. م، د. ت.
ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني، ومعه شرح الشواهد المعيني، الصبان، القاهرة، ط٢(مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٣٨).
ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، الطبعة الثانية. تحقيق، عبد السلام محمد هارون، ط٢(مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٩م).
ـ الخصائص ، ابن جني. تحقيق، محمد النجار، ط٤(دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م).
ـ دراسات في علم اللغة ، كمال بشر، دار المعارف، مصر، ١٩٧١م.
ـ دقائق التصريف، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق، أحمد ناجي القيسي وآخرين، ط(المجمع العلمي العراقي، العراق ١٩٨٧م).
ـ دور الصرف في منهجي النحو والمعجم ، محمد خليفة الدناع ، ط(منشورات جامعة قاريونس، ١٩٩١م).
ـ سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق، مصطفى السقا وزميله، ط١(مطبعة البابي الحلبي، مصر، ١٩٥٤م).
ـ السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، تحقيق، عبد المنعم فائز، ط١(دار الفكر، دمشق، ١٩٨٣م).

ـ الشافية في علم التصريف، ابن الحاجب، تحقيق، حسن العثمان، ط١ (المكتبة المكية، السعودية، ١٩٩٥ م).

ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط(دار اللغات، د.م، د. ت).

ـ شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، ط(مطبعة البابي الحلبي، مصر، د.ت).

ـ شرح التصريف، عمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق، إبراهيم البعيمي، ط١(مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩م).

ـ شرح المفصل، ابن يعيش، ط(دار الكتب، بيروت، د. ت).

ـ شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق، فخر الدين قباوة، ط١(المكتبة العربية، حلب، سوريا، ١٩٧٣م)

ـ شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، تحقيق، محمد نور الحسن وآخرين، ط(مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٥٨هـ).

ـ شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف، التفتازاني، تحقيق، عبد العال سالم مكرم، ط١(ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٣م)، ص ٢٦

ـ ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية، محمود سليمان ياقوت، ط(دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥م).

ـ الظواهر اللغوية والتركيبية، علي أبو المكارم.

ـ علم التصريف العربي، صالح سليم الفاخري، ط(ELGA، مالطا، ١٩٩٩م).

ـ علم اللغة العام ـ الأصوات، كمال بشر، دار المعارف، مصر، ١٩٧٣م.

ـ العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق ، مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، ط(دار الهلال، د.م، د.ت).

ـ فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة، رمضان عبد التواب، الرياض، ١٩٧٧.

ـ القاموس المحيط، الفيروز أبادي، ط(عالم الكتب، بيروت، د.ت).

ـ الكتاب، سيبويه، تحقيق، عبد السلام هارون ط١(دار الجيل، بيروت، د.ت) .

ـ كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي، تصحيح مولوى محمد وجيه وآخرين، ط(كلكتا، ١٨٦٢م).

ـ لسان العرب، ابن منظور، ط٣(دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٩م).

ـ اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ط٢ (الهيئة العامة للكتاب مصر، ١٩٧٩م).

ـ اللغة، فندريس، ترجمة الدواخلي والقصاص.

ـ المبدع في التصريف لأبي حيان النحوي الأندلسي، ط١(مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٢م).

ـ مجلة المجمع العلمي، دمشق، المجلد الثاني والثلاثون، الجزء الرابع.

ـ مدخل إلى علم اللغة، محمود حجازي، ط(دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨م).

ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تحقيق، محمد أحمد جاد المولى ، علي البجاوي، محمد أبو الفضل، ط(دار إحياء الكتب العربي، عيسى البابي الحلبي، د.ت).

ـ معجم علم اللغة النظري، محمد الخولي، ط(مكتبة الحياة، لبنان، ١٩٨٣م).

ـ المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق، علي الحمد، ط(مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م)

ـ المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق، محمد عبد الخلق عضيمة، ط(عالم الكتب، بيروت، د. ت).

ـ المقرب، ابن عصفور، تحقيق، أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري، ط١(مطبعة العاني، بغداد، ، ١٩٧٢م).

ـ الممتع في التصريف، ابن عصفور، تحقيق، فخر الدين قباوة، ط١(مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٦م).

ـ من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ط٤(مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٢م).

ـ مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، ط(القاهرة، ١٩٥٥م).

ـ مناهج الصرفيين ومذاهبهم، حسن هنداوي، ط١(دار القلم، دمشق، ١٩٨٩م).

ـ المنصف لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ابن جني، تحقيق، إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١(وزارة المعارف العمومية، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ١٩٥٤م).

ـ المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، ط(مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م).

ـ النحو العربي والدرس الحديث، عبده الراجحي، ط(دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م).

ـ نزهة الطرف في علم الصرف، أحمد الميداني، تحقيق، لجنة إحياء التراث، ط١(دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨١).

ـ نزهة الطرف في علم الصرف، ابن هشام، تحقيق، أحمد هريدي، ط(مكتبة الزهراء، القاهرة، ١٩٩٠م).

ـ نظرية الصرف العربي، محمد عبد الدايم، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الكويت "الحولية الحادية والعشرون" الرسالة(١٥٨)٢٠٠٠ـ ٢٠٠١م.

ـ الوجيز في التصريف، أبو البركات الأنباري، تحقيق، علي البواب، ط(مكتبة دار العلوم، الرياض، ١٩٨٢م).

The overlapping of morphology and declension

Khaled Abdel Karim basandi
Associate Professor, Department of Arabic Language and Literature
College of Arts, King Saud University,Riyadh

(Received 2/11/1428H.; accepted for publication 5/4/1429H.)

Abstract. This paper at the use of terms "morphology" and "declension" in both classical and modern standard Arabic.Moreover,it tries to identify differences and similarities between the tow terms.
The main section of the paper are as follows:

1. Morphology and declension in language and terminology.
2. Differences and similarities between morphology and declension.
3 Morphology and declension and other similar terms

The results of the research show the following**:**

1. The term (declension) was used first as a title of the science itself. It had a relationship with the term morphology. However, the terms declension implies the meaning of declension more the other one.
2. The terms morphology seem to be the practical side of the science, while the other term seems to be the scientific side of it.
3. the connection between the term declension and the term derivation. The relationship between them is complicated since they had the same meaning at one point, they are different at another and they sometimes overlapped. The reason, in my opinion, is that the core of their meaning is the same.